الْكَلِمَاتُ النَّيِّرَاتُ

في

البِدَع والمُحْدَثَات

مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَمَا وَرَدَ عَنِ الأَئِمَّةِ الثِّقَات.

وفيها:

-الأدلّة من الكتاب والسُّنّة الواردة في البِدَع والمُحْدَثات.

-ما ورد عنِ السَّلف الصَّالح وأئمَّة الإسلام في البِدع والمُحْدَثات.

-ما ورد عن أئمَّة الإسلام في الاحتفال بالمَوْلد النَّبويّ.

-ما ورد عن أئمَّة الإسلام فيما أحْدثَه النَّاس في شهْرَيْ رجَب وشعْبان.

كتبها

د. عبدا   بن عبد الرحمن المنصور الجربوع

عضş ʔBـئة ǿÆQöä ـيس Ęȧسم gÆĒÖȞöä بالجاɱ3ة الإسلاȳية بالمĞAΛÆ

gøʐAʈä

ورئيس القسم (سابقًا)

إمام جامع الشهداء (سابقًا)









مقدّمة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

إنّ الحمدَ لله، نَحمَدُه ونستعينُه ونستَغفِرُه، ونعوذُ بِالله مِن شرورِ أنفُسِنا، ومِن سيِّئاتِ أعمَالِنا. مَن يَهدِه اللهُ فلَا مُضِلَّ له، ومَن يُضلِلْ فلَا هادِيَ له. وأشهدُ أن لا إلَهَ إلَّا الله وحْدَه لا شَريك له، وأشهدُ أنَّ محمَّداً عبدُه ورسولُه، صلَّى الله عليه وعلى آلِه وأصحابِه وسلَّم تَسْليماً.

(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ)[١].**(يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُواْ اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا)**[٢].**(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا * يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا)**[٣].

أمّا بعْد، فإنَّ أصدقَ الحديث كتابُ الله، وخيرَ الهدْي هدْيُ محمّد ﷺ، وشرَّ الأمورِ مُحدَثاتُها، وكلَّ مُحدثةٍ بِدْعَة، وكلَّ بدعةٍ ضَلالة.

إنّ مِن نِعَمِ اللهِ الكُبْرَى على عِبادِه: أنْ أكْمَل لهمُ الدِّين، وأتمَّ عليْهِمْ نعمتَه بِذلِك؛ قال سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: **(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلَامَ دِينًا)**[٤].

وما على المسلمين في مُقابل هذه النِّعمة إلَّا أنْ يتعلَّمُوا دِينَهم، ويَعمَلُوا ويتَمَسَّكوا به، ولا يَزِيدُوا فيه ولا يُنقِصُوا منه، كمَا أمرَهمُ الله بِذَلِك بقوله: **(اتَّبِعُواْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ)**[٥].

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٢.

(٢) سورة النساء: ١.

(٣) سورة الأحزاب: ٧٠، ٧١.

(٤) سورة المائدة: ٣.

(٥) سورة الأعراف: ٣.



وجعَلَ اللهُ طاعتَه وطاعةَ رسولِه ﷺ علامةَ صِدْقِ محبّةِ العبد للهِ ولِرَسولِه، وطريقاً إلى تَحصِيلِ محبَّةِ الله وغُفرانِ الذُّنوب؛ حيث قال ﷻ: ﴿**قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾[١]. وحذَّر تبَارَك وتعَالَى مِنْ مُخالفةِ الرسول ﷺ، وعدمِ الاستجابةِ له، بقوله: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[٢]. ومخالفةُ النَّبيِّ ﷺ تكونُ بِالتَّهاوُنِ بِالدِّين، وترْكِ الالْتِزامِ به، بِالوُقوعِ في المعَاصي وتَرْكِ الْوَاجِبات، كما تَكُونُ بِالغُلوِّ والتَّنطُّعِ ومُجاوَزةِ الحدِّ، والخروج عنْ هَدْيِ المُصْطفى ﷺ، كما تَكُونُ بِالْبِدَعِ والمحْدَثَات.

وقد خلَقَ اللهُ الجِنَّ والإنسَ لِيَعْبُدوه، وبيَّن لهم كيف يَعبُدُونَه. بيَّن لهُمُ العِباداتِ، وكيْفَ يُؤَدُّونَها، وكُلَّ ما يَتَّصِلُ بها. ولم يَترُكْ شيئاً يتعلَّقُ بِالعِبادَاتِ لِاجْتِهَادَاتِ النَّاسِ، واستِحْسَاناتِهِم وأَذْواقِهِم؛ لِذَلِك قال أهلُ العِلْمِ: العِباداتُ تَوْقِيفِيَّة؛ أي: أنَّها تُؤخَذُ مِنْ أَدِلَّةِ الكتابِ والسُّنّة، ويَقِفُ المسلمُ عند مَا وَرَد في بَيَانِها وبَيَانِ كيْفِيَّة أدَائِها في الكتابِ والسُّنّة.

ولِذَلِك كان مِنْ أهمِّ أسبابِ سعادةِ الإنْسان، وهِدايَتِه وسلامةِ دِينِه: أن يَحْرِصَ على أنْ يَتَأسَّى بِالنَّبيِّ ﷺ في كلِّ أمورِ دِينِه، في العقائدِ والعِباداتِ والمعاملاتِ، والأخلاقِ والزّهدِ والسُّلوك، ولا يفْعَلَ شيئاً مِن ذَلِك إلاَّ وقد دلَّ الدليلُ الصحيحُ مِنَ الكتاب والسّنّةِ أنَّهُ مِن دِينِ الإسلام؛ وبذلِك يَكُونُ على نورٍ مِن ربِّه.

وهذِهِ رِسَالةٌ في بيَانِ تَعْريفِ البِدْعةِ، ومَا ورَد في الكِتَابِ والسُّنَّةِ مِن بَيَانِ بُطلانِها، والتَّحذِيرِ منها، وبيانِ خُطُورتِها وآثَارِها السَّيِّئَة علَى الفَرْدِ والمجتَمَع، وذِكْرِ بعضِ أقْوَالِ السَّلَفِ الصَّالِح وأئِمَّةِ الإسلامِ مِنْ سَائِرِ المذَاهِبِ في التَّحْذيرِ مِنَ البِدَع، والمُحْدَثاتِ عَامَّة، وبِدْعَةِ المَوْلِد، وما أَحْدَثَهُ النَّاسُ في رَجَب وشَعْبَان بِخَاصَّة.

ومادَّةُ هذه الرِّسالةِ في الأصل خُطْبَتَا جُمُعة كنتُ أَلْقَيْتُهما في جامعِ "حَيِّ الشُّهداء" بالمدينة النَّبويَّة، وجامِعِ الجامِعةِ الإسلاميَّة، دَمَجْتُهُما في هذه الرسالة. وهما موجودتان في الكتابِ

---

(١) سورة آل عمران: ٣١.

(٢) سورة النور: ٦٣.





الذي جمَعْتُ فيه خُطَبي، والَّذِي بِعنوان: "الخَيْرُ المجْمُوع في خُطَبِ عِيدِ الأسبوع". وقد زِدْتُ عليهِما كثيراً مِنَ النُّقولِ عنْ عُلمَاءِ الإسلام، وكَثيراً مِنَ الفَوَائِدِ فيما يتعلَّق بموضوع البِدَع والمحْدَثَات.

أسْأَلُ الله ﷻ أنْ يُبارِكَ في هذه الرِّسالة، وأنْ يَنْفَعَ بها، وأنْ يَتقبَّلَها عَمَلاً صالحاً خالِصاً صَواباً. والحمدُ لله أَوَّلًا وآخِراً، وصلَّى اللهُ وسلَّم على نبيِّنا محمَّد، وعلى آله وأصحَابِهِ أجْمَعِين.

د. عبد الله بن عبد الرحمن المنصور الجربوع

عضو هيئة التدريس بقسم العقيدة بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

ورئيس القسم (سابقًا)

إمام جامع الشهداء (سابقًا)

المدِينَة النَّبَوِيَّة في: ١٥/ ٤/ ١٤٣٧هـ



تَعْرِيفُ الْبِدْعَة.

الْبِدْعَةُ في اللُّغَة:

- قال ابنُ منْظور[١] رحمه الله: "بَدَعَ الشَّيْءَ، يَبْدَعُه، بَدْعاً، وابْتَدَعَهُ: أنْشَأَهُ وَبَدَأَهُ"[٢].

والبِدْعَة تُستَعْمَل في اللُّغةِ غَالباً في كُلِّ شَيْءٍ أُحْدِث على غَيْرِ مِثالٍ سَابِق[٣].

الْبِدْعَةُ في الدِّين:

- "الْبِدْعَةُ هي: الفِعْلةُ المخَالِفة لِسُنّة... وهي: الأمرُ المحدَث الذي لم يَكنْ عليه الصَّحابةُ والتَّابِعون، ولم يَكُنْ مِمَّا اقْتضَاهُ الدَّليلُ الشَّرْعيّ"[٤].

- قال الشَّاطِبيّ[٥] -رحمه الله- في تَعْريفِ البِدْعة: "طريقَةٌ في الدِّينِ مُخْتَرَعَة، تُضَاهِي الشَّرعِيَّة، يُقْصَدُ بِالسُّلوك عليها ما يُقصَدُ بِالطَّريقةِ الشَّرعيَّة"[٦].

- وقال الإمامُ ابنُ تَيْمِيَّة[٧] رحمه الله:"وقَدْ قرَّرْنا في قاعدة "السُّنَّةِ والبِدْعَة": أنّ البِدْعة في الدِّينِ هي: ما لم يَشْرَعْه اللهُ ورسولُه، وهو: ما لم يَأْمُرْ به أمْرَ إيجَابٍ ولَا اسْتِحْبَاب. فَأَمَّا ما أمَر به أمْر إيجابٍ أوِ استِحْبابٍ وعُلِم الأمْرُ بهِ بِالأَدِلَّةِ الشَّرعِيَّة، فهُو مِنَ الدِّينِ الَّذِي شرَعَهُ

---

(١) ابْن مَنْظُور مُحَمَّد بن مُكَرَّم بن عليّ الْأنْصَارِيّ، المصريّ، مِن علماء اللُّغة في القرن السابع الهجري، صاحبُ "لسان العرب". توفِّيَ فِي مصر سنة ٧١١هـ.

(٢) لسان العرب (١/ ٢٢٩).

(٣) انظر: "البدع الحولية" للدكتور عبد الله التويجري (ص١٧) وما بعدها، وكتاب "البدعة" للدكتور عزّت عطية (ص١٥٧).

(٤) التعريفات للجُرجانيّ (١/ ٦٢).

(٥) أبو إسحاق إبراهيمُ بنُ موسى بن مُحَمَّد اللَّخميّ الغرناطيّ، الشهير بِالشَّاطبيّ، مِن علماء المذهب المالكيّ في القرن الثامن الهجري، صاحب كتابَي "المُوَافَقَات" و"الاعْتِصام". توفي سنة ٧٩٠هـ.

(٦) الاعتصام (١/ ٣٧).

(٧) أبو العباس تقيُّ الدِّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيميَّة، الحراني، الحنبلي، طلَب العِلْم على مذهب الإمام أحمد، وهو مِنَ الأئمَّةِ المجتهدين والدُّعاة المُصلِحين، مِن عُلمَاء القَرنَيْن السابع والثامن الهجْرِيَّيْن. توفي بدمشق سنة ٧٢٨هـ.






الله"[١].

فَالبِدَعُ هي: المُحْدَثاتُ في الدِّين الَّذِي هو "أمْرُ رسولِ الله ﷺ" الوارِدُ في قوله: «مَن أحْدَث في أمْرِنَا»[٢]. وهي: ما أُضِيفَ إلى الدِّين بَعْد كَمَالِه، وما استُحدِثَ بعد النبيِّ ﷺ مِنَ الأعْمالِ والأهْوَاء. فهي: مَا أُحْدِثَ على خِلافِ الحقّ المُتلَقَّى عنِ الرَّسولِ ﷺ، وجُعِل دِيناً، وزُعِم أنَّها عبادَةٌ يُتقَرّبُ بها إلى الله، أوْ أنَّها مِن الإيمَان، أو مِن لَوَازِمِ شُعَبِ الإيمان، كمَنْ يَزْعُمُ أنَّ الاحتِفَالَ بالمَوْلِد النبويِّ مِنْ لَوَازِمِ محَبَّتِهِ ﷺ.

ويَدْخُلُ في البِدَع: أنْ يَجْعَلَ لِعِبَادةٍ ثابِتَةٍ وَقْتاً مَخْصُوصاً لم يَرِدْ في الدَّلِيل، أو عدَداً مَخْصوصاً، أو هَيْئَةً مَخْصُوصَة.

وأمْرُ النبيِّ ﷺ هو: دِينُه؛ وهو: الإيمانُ والطَّاعَاتُ التي يُتقرَّبُ بها إلى اللهِ عَجَّلَّ. وكلُّ مَنْ أحْدَثَ طاعةً أو قُرْبةً ليس لها أصْلٌ في الدِّين، فهُو مُبتَدِع، والَّذِي يَعْمَلُ بها فهو يَتقَرَّب إلى اللهِ بِالْبِدَع.

---

(١) مجموع الفتاوى (٤/ ١٠٧، ١٠٨).

(٢) مُتَّفقٌ عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري، ح(٢٦٩٧)، بلفظ: «مَن أحْدَثَ في أمْرِنا هذا ما لَيْسَ فيه، فهُو رَدّ»، ومسلم، ح(١٧١٨)، بلفظ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدّ».



الأَدِلَّةُ عَلَى تَحْرِيمِ الْبِدَعِ وَالمـُحْدَثَاتِ فِي الدِّينِ.

أوَّلاً: مِن القرآن الكريم:

★ **الدليلُ الأَوَّل: قال تعالى: (الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)**(١).

ذكَر ابنُ جريرٍ الطَّبَرِيّ(٢) -رحمه الله- عنِ ابنِ عبَّاس -رضي الله عنهما- وغيْرِه، أنَّهم قالوا في المراد بالآية: "الْيَوْمَ أكمَلْتُ لكم -أيُّها المؤمنون- فرَائِضي علَيْكُم وحُدُودِي، وأَمْرِي إيَّاكُمْ ونَهْيِي، وحَلَالِي وحَرَامِي، وتَنْزِيلِي مِنْ ذَلِك ما أنْزَلتُ مِنْهُ في كِتابي، وتِبْيَانِي كما بَيَّنْتُ لَكُم منه بِوَحْيِي على لِسانِ رَسولِي، والأَدِلَّةَ التي نَصَبْتُها لكُم على جميع ما بكمُ الحَاجَةُ إلَيْهِ مِنْ أمْرِ دِينِكُم، **فأَتْمَمْتُ لكُمْ جميعَ ذلِك، فَلَا زِيَادَةَ فيه بَعْدَ هَذَا الْيَوْم**"(٣).

وقال عبدُ العزيز بنُ عبدِ الله بنِ الماجِشُون(٤) رحمه الله: "سمعتُ الإمامَ مَالِكًا(٥) -رحمه الله- يقول: "مَنِ ابْتَدَع في الإِسْلامِ بِدْعةً يَراهَا حَسَنةً، فقَدْ زعَم أنَّ محمَّداً خَانَ الرِّسالة؛ لأنَّ الله يقول: **(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)؛ فما لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ دِيناً، لَا يَكُونُ الْيَوْمَ دينًا**"(٦).

وقد أمَر اللهُ ﷻ باتِّبَاعِ ما جاءَ عنه مِنَ الدِّين، ونَهَى عنِ اتِّباع غيْرِه؛ فقال سبحانه: **(اتَّبِعُواْ**

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) أبو جعفر محمدُ بنُ جرير بن يزيد الطَّبَرِيّ، إمامُ المفسِّرين، مِن علماءِ القرن الثالث الهجري، صاحبُ تفسير "جامع البيان في تفسير القرآن". توفِّيَ ببغداد سنة ٣١٠هـ.

(٣) تفسيرالطبري، ت: أحمدشاكر (٩/ ٥١٧، ٥١٨).

(٤) عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ الْمَاجِشُونُ، مِن تلاميذِ الإمام مالِك بنِ أنَس رحمه الله. وهو مِنْ علماء القرن الثاني الهجري، وَكَانَ إِمَامًا مُفْتِيًا حُجَّةً، صَاحِبَ سُنَّةٍ. توفِّيَ ببغداد في حدود سنة ١٦٤هـ.

(٥) أبو عبدِ الله مالِك، ابنُ الصَّحابيِّ الجليل أنَس بنِ مالِك الحِمْيَرِيّ، إمامُ دار الهجرة وأحدُ الأئمَّةِ الأربعَة، يُنسَبُ إليه المذهَبُ المالِكيّ. توفِّيَ بالمدينة النَّبويَّة سنة ١٧٩هـ.

(٦) أخرجه ابن حزم بسنده في "الإحكام" (٦/ ٨٥)، وهو موجود في "الاعتصام" للشاطبيّ (١/ ٦٥)، وانظر: "سلسلة الآثار الصحيحة"، أو "الصحيح المسنَد مِن أقوال الصَّحابة والتَّابعين" لأبي عبد الله الدَّاني بنِ منير آل زهوي (١/ ٢٧).





مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ)(١)، وأمَر بِطاعةِ الرَّسولِ ﷺ، والتَّأسِّي والاقْتِداءِ بِه في الدِّين، كمَا في قوله تعالى: **(وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا)**(٢)، وقال: **(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا)**(٣).

فالعملُ بِالآية الأُولى مِنْ مُقتَضَى شَهادَةِ أن لا إِلَهَ إِلَّا الله؛ فلَا يَأخذُ المسلم شيئاً مِنَ الدِّينِ إِلَّا مِمَّا جَاءَ عنِ اللهِ مِنَ الكِتابِ والسُّنَّة. وقد نَهَى اللهُ عنْ أخْذِ شَيْءٍ مِنَ الدِّين مِن غَيْرِه، فقال: **(أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ)**(٤).

كما أنَّ مِن مُقْتَضَى شهادةِ أن لا إِلَهَ إِلَّا الله: أن لَا يَعْبُدَ إِلَّا الله، فلَا يَقْصد بِعِبادةٍ ويتقرَّب بها إلى غَيْرِ الله، ولا يَفْزَع عند الشَّدائِدِ والرَّغائِبِ إِلَّا إلى الله، مُتوَكِّلاً عليه، مُستَعِيناً به وحْدَه في كشْفِ ما بِه مِن ضرٍّ أو جَلْبِ ما يُرِيدُه مِنَ الخيْر.

والآية الثَّانية والثالثة مِن مُقْتَضَى شهَادَةِ أنّ مُحَمَّداً رسولُ اللهِ ﷺ؛ فيَعْبد اللهَ بِالعبادَاتِ التي جاء بها ﷺ، والتي هِيَ دِينُ الإسلام، فيُطيعه بِامتِثال مَا أمَر، واجتنابِ ما نَهَى عنه وزَجَر، مُتأسِّياً في ذلِك بِالنَّبيِّ ﷺ؛ وهذا هو أصلُ الإسْلامِ وحقِيقَتُه.

قال ﷺ: «لَقدْ تَرَكْتُكُمْ عَلَى البَيْضَاء، لَيْلُهَا كَنهَارِهَا، لَا يَزِيغُ عَنْهَا بَعْدِي إِلَّا هَالِكٌ»(٥).

وأخبَر سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أنَّ اتِّبَاعَ النَّبِيِّ ﷺ وحْدَه: دَلِيلٌ على مَحبَّةِ العَبْدِ لِربِّه تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وطريقٌ إلى مَحبَّةِ اللهِ لِلْعَبْد ومَغْفِرةِ ذُنوبِه؛ حيث قال: **(قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ)**(٦).

---

(١) سورة الأعراف: ٣.

(٢) سورة النور: ٥٤.

(٣) سورة الأحزاب: ٢١.

(٤) سورة الشورى: ٢١.

(٥) من حديث عِرْبَاض بنِ سَارِيَة السُّلَمِيّ رضي الله عنه، أخرجه أحمد، ح(١٧١٨٢)، وابن ماجة، ح(٤٣)، والطبراني، ح(٦١٩)، وغيرهم.

(٦) سورة آل عمران: ٣١.



قال ابنُ كثير رحمَه الله: "هذه الآية الكريمة حاكِمَةٌ على كُلِّ مَنِ ادَّعَى مَحَبَّةَ الله، وليس هو على الطريقَةِ المحمَّدِيَّة؛ فإنَّه كاذِبٌ في دَعْواهُ في نَفْسِ الأَمْرِ، **حتّى يَتَّبعَ الشَّرْعَ المُحَمَّدِيَّ والدِّينَ النَّبَوِيَّ في جَميعِ أقْوَالِه وأحْوالِه**، كما ثبَت في الصَّحيح عن رسولِ الله ﷺ أنه قال: «**مَنْ عَمِلَ عَمَلًا ليسَ علَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدّ**»[1]؛ ولهذا قال: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللهُ**﴾ أي: يَحْصُل لَكُم فَوْقَ مَا طَلَبْتُم مِنْ مَحَبَّتِكُم إيَّاه، وهو محبّتُه إيَّاكُم؛ وهو أعْظَمُ مِنَ الأوَّل، كما قال بعضُ الحكماءِ العُلماء: "ليس الشَّأْنُ أنْ تُحِبَّ، إنَّما الشأنُ أن تُحَبَّ"[2].

قال الشيخ عبدُ الرحمنِ السّعْدِيّ[3] رحمه الله:"وهذه الآية فيها: **وُجوبُ مَحَبَّةِ الله، وعَلاماتُها، ونتيجَتُها، وثَمَراتُها**؛ فقال: ﴿**قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللهَ**﴾ أي: ادَّعَيْتُم هذه المَرْتَبةَ العالِيَة، والرتبة التي ليس فوقَها رُتْبَة، فلَا يَكفي فيها مجرّدُ الدَّعْوَى؛ بل لَا بُدَّ مِنَ الصِّدْقِ فيها.

وعلامةُ الصِّدْقِ: اتّباعُ رسُولِه ﷺ في جميع أحْوَالِه، في أقْوَالِهِ وأفْعَالِه، في أُصولِ الدِّينِ وفُروعِه، في الظَّاهِرِ والبَاطِن. فمَنِ اتّبَعَ الرَّسول، دلَّ على صِدْقِ دَعْوَاهُ محبَّة اللهِ تعالى، وأحبَّه اللهُ، وغفَر له ذَنْبَه ورحِمَه، وسدَّدَهُ في جميع حركاتِه وسكناتِه. ومَن لم يَتّبعِ الرَّسول، فليس مُحِبًّا للهِ تعالى؛ لأنَّ مَحَبَّتَه للهِ تُوجِب له اتّباعَ رسولِه؛ فما لم يوجَد ذلك دلَّ على عدَمِها، وأنَّهُ كاذِبٌ إنِ ادَّعَاها، مع أنَّها -على تَقْدِير وُجُودِها- غيرُ نافِعَةٍ بِدُونِ شَرْطِها. **وبِهذه الآيةِ يُوزَنُ جَميعُ الخَلْق؛ فعلَى حسَبِ حظِّهِم مِنِ اتّباع الرَّسولِ يَكُونُ إيمانُهُم وحُبُّهُم لله، وما نَقصَ مِن ذَلِك نقص**"[4].

قَاعِدَةٌ هَامَّةٌ تَضْبِطُ عِبَادَةَ المسْلِمِ:

هذه الآيةُ: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ

---

(١) مُتَّفقٌ عليه من حديث عائشة رضي الله عنها، أخرجه البخاري (٣/ ٦٩)، ومسلم، ح(١٧١٨).

(٢) تفسير ابن كثير، دار طيبة (٢/ ٣٢).

(٣) أبو عبد الله عبدُ الرحمن بن ناصر آل سعدي، مِن بني تميم الشهيرة، مِن علماء نَجْد في القرن الرابع عشر الهجري، صاحبُ تفسير "تيسير الكريم الرحمن فى تفسير كلام المنان". توفيَ بعُنَيْزة سنة ١٣٧٦هـ.

(٤) تفسير السّعدي (ص١٢٨).



الْإِسْلَامَ دِينًا)[١]، يُستفاد منها قاعدة هامّة تَحكم عبادة المسلم، بيَّنها الإمام مالك في قوله المتقدِّم: "فما لَمْ يَكُنْ يومئذٍ ديناً، لا يَكون اليومَ ديناً"[٢].

وخلاصَةُ هذه القاعدة:

أنّ المسلم لا يعمَل عبادةً يتقرّبُ بها إلى الله ﷻ، إلا وهو متأكِّد أنّها مِنَ الدِّين الذي جاء به محمد ﷺ، دلّ عليها الدليل، وثبت أنّ النبيّ ﷺ وصحابتَه كانوا يَعْمَلون بها. وإذا لم يَتَبَيَّنْ له ذلك، فيَعْلم أنَّها ليست مِنَ الدِّين الذي أكْمَله اللهُ ورضِيَه دِيناً لِعبادِه المسلمين -أي: رضي أن يَعْبُدوه بها-، فلا يَعملُ بهَا أبداً، ولو عمِل بها أكثرُ النَّاس، أو جاؤوه بألْفِ دليلٍ بزَعْمهم، وألْف عَالِمٍ قال بِمَشْروعيَّتِها؛ وذلك أنَّه يُريدُ أن يكونَ في دِينه على السُّنَّة، مُقتَدِياً بالرَّسول ﷺ، كما قال تعالى: (لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا)[٣]، ولا يَلْتَفِت إلى ما أحْدَثَهُ الْمـُحْدِثون، وهو يَرْجو أنَّهُ إذا أطَاعَ الرَّسول ﷺ واقتَدَى به، وأخْلَصَ المتابَعة له: أنْ يَكونَ معَهُ يومَ القِيامَة، كما قال تعالى: (وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَـئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَـئِكَ رَفِيقًا)[٤].

★ **الدَّليل الثَّاني: قال الله تعالى: (وَلَا تَكُونُواْ كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُوْلَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكْفَرْتُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُواْ الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ)[٥].**

قوله تعالى: (**كَالَّذِينَ تَفَرَّقُواْ وَاخْتَلَفُواْ مِن بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ**) هم: الذين ابتدعوا طُرُقاً ومِلَلًا وفِرَقاً، خرجوا بها عن دين الله ﷻ الذي جاء به المرسَلون من بني إسرائيل، نهى

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) تقدَّم تخريجه (ص٨).

(٣) سورة الأحزاب: ٢١.

(٤) سورة النساء: ٦٩.

(٥) سورة آل عمران: ١٠٥- ١٠٧.





الله هذه الأُمّة عن أن يكونوا مِثلَهم في الابتداع في الدِّين الذي يُؤدِّي إلى الافتراق، وتوعَّد مَن فَعَل ذلك بالعذاب العظيم يوم القيامة. ثمّ بيَّن ﷻ ما أعدَّه للمؤمنين الصادقين الذين استمسكوا بما جاء به النبيُّ ﷺ وما بدَّلوا تبديلًا، مِن بياض الوجوه، وخلودهم في الجَنّة.

قال الحافظُ ابنُ كثير[١] رحمه الله: "يَعْني: يومَ القِيامَة، حين تَبْيَضُّ وجُوهُ أهْلِ السُّنَّة والجماعَة، وتَسْوَدُّ وجوهُ أهلِ البِدْعَةِ والفُرْقَة؛ قالَه ابنُ عبَّاس[٢] رضِي الله عَنْهما"[٣].

وفي هذا المعنى قال تعالى: (**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ * مَن جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا وَمَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلاَ يُجْزَى إِلاَّ مِثْلَهَا وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ * قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**)[٤].

قَال كثيرٌ مِنَ السَّلَف: "نزلَتْ في أهْلِ الأهْوَاء والبِدَع"[٥].

قال ابن جرير الطبري رحمه الله: "والصَّوابُ مِنَ القولِ في ذلك عندي: أن يُقالَ: إنَّ الله أخبرَ نبيَّه ﷺ أنه بريءٌ مِمَّن فارق دِينَه الحقّ وفرَّقه، وكانوا فِرَقًا فيه وأحزابًا شِيَعًا، وأنَّهُ ليس مِنْهم، ولا هُمْ منه؛ لأنَّ دِينَه الَّذي بَعثَهُ الله به هو الإسلام، دينُ إبراهيمَ الحنيفِيَّة، كمَا قال له ربُّه وأمَرَه أنْ يقُول: (**قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ**)[٦].

فكان مَن فارَق دِينَه الذي بُعِثَ به ﷺ مِن مُشركٍ ووَثنِيٍّ يَهودِيٍّ ونصْرانِيّ، **ومُتحَنِّفٍ مُبتدع**

(١) الحافظ أبو الفداء إسماعيلُ بنُ عمَرَ بنِ كثير القرشيّ، الشافعيّ، مِن علماءِ القرن الثّامن الهجريّ، صاحبُ "تفسير القرآن العظيم" المشهور بـ"تفسير ابنِ كثير". توفي بدمشق سنة ٧٧٤هـ.

(٢) الصحابيُّ الجليل عبدُ اللهِ بنُ عبّاس بن عبد المطلب، القرشيّ الهاشميّ، ابنُ عمّ رسولِ اللهِ ﷺ، حَبْرُ الأُمَّة وتُرْجُمانُ القرآن. توفي سنة ٦٨هـ.

(٣) تفسير القرآن العظيم (٢/ ٩٢).

(٤) سورة الأنعام: ١٥٩- ١٦١.

(٥) تفسير الطبري، ت: أحمد شاكر (١٢/ ٢٧٠).

(٦) سورة الأنعام: ١٦١.





قَدِ ابتَدَعَ فِي الدِّينِ مَا ضَلَّ بِهِ عَنِ الصِّرَاطِ المُستقيمِ والدِّينِ القَيِّم مِلَّة إبراهيم المُسلِم، فهُوَ بريءٌ مِن محمَّدٍ ﷺ، ومحمَّدٌ مِنهُ بريءٌ؛ وهُو داخِلٌ في عمُومِ قولِه: **(إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ)**[١]"[٢].

وقال الشَّوكانيّ رحمه الله: "وقيل: الآيةُ عامَّةٌ في جميع الكفَّار، **وكلُّ مَنِ ابتدَعَ وجاءَ بِما لم يأمُر به الله**؛ وهذا هو الصَّوَاب؛ لأنَّ اللَّفْظ يُفيدُ العموم، **فيَدخل فيه طوائفُ أهلِ الكتاب، وطوائفُ المشركِين، وغيرُهم مِمَّن ابْتَدعَ مِنْ أهْلِ الإسلام**"[٣].

قال الشيخ السعدي رحمه الله: "يتوعَّد تعالى **(الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ)**، أي: شتَّتوه وتفرَّقوا فيه، وكلٌّ أخَذ لِنفْسه نَصيبًا مِن الأسماء الَّتي لَا تُفيد الإنسان في دِينه شيئًا، كاليهوديَّة والنَّصرانيَّة والمجوسيَّة، أو لا يكمل بها إيمانه، بأن يأخذ مِن الشَّريعةِ شيئًا ويجعله دينَه، ويَدعُ مثْلَه، أو ما هو أَوْلَى منه، كما هو حال أهْل الفُرقَة مِن أهْل البِدَع والضَّلال والمفرِّقينَ لِلأمَّة.

ودلَّت الآيَة الكريمة أنَّ الدِّينَ يَأمُر بالاجتِماع والائتِلاف، ويَنْهَى عنِ التَّفرُّقِ والاختِلافِ في أهْل الدِّين، وفي سائر مسائِله الأصوليَّة والفروعيَّة"[٤].

فهذه الآيات وما ورد في بيان معناها عن أئمّة المفسّرين يصدق معناها تماماً على الطُّرق الصُّوفيَّة الذين فرَّقوا الدِّين وافترقوا في الدِّين؛ فأخذت كلّ فرقة منها شيئاً مِن الدِّين اجتمعوا عليه وزادوا عليه بدَعاً وضلالات وممارسات ما أنزل الله بها مِن سلطان. وتميّزت كلّ فِرقة بما اخترعه لها مشائخُها مِن البِدع والمحدَثات، وصار حالهم كما قال ﷻ: (كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)[٥].

ولو أنّك عرضتَ هذه الفِرق وما عندها مِن العقائد والأعمال والممارسات التي

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٩.

(٢) تفسير الطبري، (١٢/ ٢٧١).

(٣) فتح القدير للشوكاني (٣/ ٦).

(٤) تفسير السعدي (ص٢٨٢).

(٥) سورة المؤمنون: ٥٣.





يتعبّدون الله بها، على الفُرقان الذي جاء به النّبيُّ ﷺ، مِن الكتاب والسُّنَّة، لوجدْتَها بعيدة كلَّ البُعد عن دِين الإسلام الذي جاء به مُحمّد ﷺ، وكان قائماً في عهده وعهدِ صحابته والسَّلف الصالح مِن بعده. لذلك بيَّن الله ﷻ براءةَ نبيِّه ﷺ مِن أولئك الذين أحدثوا في دين الله وفارقوا ما جاء به رسول الله ﷺ؛ فقال تعالى: (لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ)(١).

قال ابن جرير الطبري رحمه الله: "والصَّواب مِن القَوْل في ذلِك: أن يُقال: إنَّ قولَه: **(لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ): إعْلامٌ مِنَ اللهِ نبيَّه محمَّدًا ﷺ: أنَّه مِنْ مُبتَدِعَةِ أمَّتِه الْمُلْحِدَةِ في دِينِهِ بَرِيءٌ**"(٢).

وقد بيَّن النَّبيُّ ﷺ: أنَّ أُمَّتَه ستفترق إلى فِرَق وطُرُقٍ بسبب البِدَعِ والمحدَثات؛ فقال عليه الصلاة والسَّلام: «أَلَا إِنَّ مَنْ قَبْلَكُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ افْتَرَقُوا عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَإِنَّ هَذِهِ الْمِلَّةَ سَتَفْتَرِقُ عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ: ثِنْتَانِ وَسَبْعُونَ فِي النَّارِ، وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ؛ وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ»(٣).

وقال ﷺ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى أُمَّتِي مَا أَتَى عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ، حَذْوَ النَّعْلِ بِالنَّعْلِ، حَتَّى إِنْ كَانَ مِنْهُمْ مَنْ أَتَى أُمَّهُ عَلَانِيَةً لَكَانَ فِي أُمَّتِي مَنْ يَصْنَعُ ذَلِكَ. وَإِنَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ تَفَرَّقَتْ عَلَى ثِنْتَيْنِ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ مِلَّةً، كُلُّهُمْ فِي النَّارِ، إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً». قَالُوا: "وَمَنْ هِيَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟"، قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي»(٤).

قوله ﷺ: «كُلُّهُمْ فِي النَّارِ»: فيه وعيد شديد لأهل البِدَع والمحدَثات، الذين تفرّقوا في

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٩.

(٢) تفسير الطبري (١٢/ ٢٧٣).

(٣) رواه أحمد، مسند الرسالة، ح(١٦٩٣٧)، قال محققوه: "إسناده حسن، وحديثُ افتراق الأمّة منه صحيح بشواهده"، وأبو داود، واللفظ له، ح(٤٥٩٩)، وقال الألبانيّ: "حسن".

(٤) أخرجه الترمذي، (١٠/ ١٣٩). قَالَ: "هَذَا حَدِيثٌ مُفَسَّرٌ، حَسَنٌ غَرِيبٌ، لَا نَعْرِفُهُ مِثْلَ هَذَا إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ". قال الألبانيّ: "حَسَن".





الدِّين؛ أي: فارقوا الدِّين الذي جاء به مُحَمَّد ﷺ إلى أوضاع ابتدعوها، تشتمل على شيء مِمَّا جاء به النَّبيُّ ﷺ، وأشياء ليست منه، وإنما أحدثها وابتدعها لهم مشائخهم. وقد بيَّن ﷺ أنّ كلّ تلك الفِرق جزاؤهم العذاب في النار.

ثم بيَّن ﷺ الفِرقة النّاجية بقوله: «وَوَاحِدَةٌ فِي الْجَنَّةِ وَهِيَ: الْجَمَاعَةُ»؛ أي: الذين اجتمعوا على الدِّين الذي جاء به مُحَمَّد ﷺ، وما زادوا فيه وما بدَّلوا. وزاد البيان لصفة هذه الجماعة فقال: «إِلاَّ مِلَّةً وَاحِدَةً». قَالُوا: "وَمَنْ هِيَ، يَا رَسُولَ اللَّهِ؟"، قَالَ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي».

فقوله ﷺ: «مَا أَنَا عَلَيْهِ وَأَصْحَابِي» أي: مَن كان على مِثْل ما كان عليه مُحَمَّد ﷺ وصحابته الكِرام في الدِّين، اعتقاداً وعبادةً وسلوكاً وذِكْراً، وأخلاقاً ومعاملة. وذلك هو وصيّة الله الواجب الالتزام بها على كلِّ مسلم، لقوله تعالى: **(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)**[١]، وقوله تعالى: **(لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا)**[٢].

وهدْي النبيّ ﷺ في سائر أمور الدِّين محفوظ بحفظ الله له، كما بيَّن ذلك ربُّنا بقوله: (إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)[٣]، فلا عذر للمسلم الذي بلغه القرآن وهو يستطيع أن يتعلّمه ويلتزم به، عند الله ﷻ، إذا هو أصرّ على اتّباع الفِرَق والبِدَع والمحدَثات، ويكون سبب ضلاله إعراضه وهجره لكتاب الله ﷻ وما جاء به مُحَمَّد ﷺ مِن الهدى. (وَقَالَ الرَّسُولُ يَا رَبِّ إِنَّ قَوْمِي اتَّخَذُوا هَذَا الْقُرْآنَ مَهْجُورًا)[٤].

★ الدليل الثالث: قال تعالى: (وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٢) سورة الأحزاب: ٢١.

(٣) سورة الحِجر: ٩.

(٤) سورة الفرقان: ٣٠.





فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّاكُم بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)[١].

بعد أن ذَمَّ اللهُ تعالى الَّذين فرَّقوا دِينَهم وكانوا شِيَعاً –حيث تَميَّزَ كُلٌّ منهم بِشَيْءٍ مِنَ الْبِدَعِ والمحْدَثَات، وصَاروا بِذَلِك شِيَعاً وفِرَقاً **(كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ)**[٢]–، أَمَر ﷻ عبادَه المؤمنين بِاتِّبَاعِ سَبِيلِه، **وحذَّر مِنَ الخروجِ عنه، وابْتِغاءِ الهُدَى في غَيْرِه، مُبَيِّناً سبحانَه أنَّ ذلِكَ سَبَبٌ في الخُروجِ عنْ دِينِه.**

وقد ضرب النبيُّ ﷺ مِثالاً لِذَلِك؛ حيث قال: «ضرَبَ اللهُ مَثَلًا صِراطاً مُستَقِيماً، وعلى جَنْبَتَيِ الصِّراطِ سُورَانِ فيهما أبوابٌ مُفَتَّحَة، وعلى الأَبْوَابِ ستورٌ مُرْخَاة، وعلى بَابِ الصِّراط دَاعٍ يقول: "أيّها الناسُ، ادخُلوا الصِّراطَ جَمِيعاً، ولا تَتَعَرَّجُوا"، ودَاعٍ يَدْعو مِنْ فَوْقِ الصِّراط. فإذَا أرادَ يَفْتَحُ شيئاً مِنْ تِلْكَ الأبواب، قال: "ويْحَك! لَا تَفْتَحْه؛ فَإِنَّك إن تفتحه تَلِجْه". والصِّراطُ: الإسلام، والسُّورَانِ: حُدودُ الله، والأبوابُ المفتَّحَة: مَحارِمُ الله، وذلك الدَّاعِي على رأس الصِّراط: كتابُ الله، والدَّاعي مِن فوْقِ الصِّراط: واعِظُ اللهِ في قلْبِ كُلِّ مسلم»[٣].

وقال ابنُ جرير الطبري –رحمه الله– مُبيِّناً المرادَ بِقَوْلِه تعَالى: **(فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ)**[٤]: "فيُشَتِّت بِكُمْ –إنِ اتَّبَعتُم السُّبل المُحدَثة التي ليستْ للهِ بِسُبل ولا طُرق ولا أديان– اتِّباعُكم إيّاها. **(عَنْ سَبِيلِهِ)** يَعْني: عن طريقِه ودِينِه الَّذي شرَعَه لكم وارتَضَاه، وهو: الإسلام الَّذِي وَصَّى بِهِ الأنْبِياءَ، وأمَرَ به الأُمَمَ قبْلَكُم. **(ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ)**: يقول تعالى ذِكْرُه: هذا الذي وصَّاكم به ربُّكم مِن قولِه لكم: **(وَأَنَّ هَٰذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا**

---

(١) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٢) سورة المؤمنون: ٥٣.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في "المسند" من حديث النواس بن سمعان رضي الله عنه، ح(١٧٦٣٤)، والترمذي، ح(٢٨٥٩)، والحاكم في "المستدرك"، ح(٢٤٥)، وقال: "صحيح، لا أعلم له علّة"، ووافقه الذهبيّ، وصحّحه الألبانيّ في "ظلال الجنة".

(٤) سورة الأنعام: ١٥٣.





تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ)، وصَّاكم به **(لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ)**: يقولُ: لِتَتّقوا اللهَ في أنفُسِكم فلَا تُهلِكُوها، وتَحْذَرُوا ربَّكُم فيها، فلا تُسْخِطُوه عليهَا، فيُحِلَّ بِكُم نِقْمَتَه وعذَابَه... وبنَحْوِ الَّذي قُلْنَا في ذلِك قال أهلُ التَّأْويل"[١].

★ **الدليل الرابع: قال تعالى: (الَّذِي خَلَقَ الْمَوْتَ وَالْحَيَاةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْغَفُورُ)**[٢].

قال الفُضَيْلُ بْنُ عِيَاض[٣] رحمه الله: "**(أَحْسَنُ عَمَلًا)**: أخْلَصُه وأصْوَبُه". وقال: "العملُ لا يُقْبَلُ حتى يَكُونَ خالَصاً صَواباً؛ فالخالصُ إذا كان لله، والصَّوابُ إذا كان على السُّنَّة"[٤].

وقال ابنُ رجَب[٥] رحمه الله: "فإنّ الدِّين كُلَّه يَرْجِعُ إلى فِعْل المأمورات، وترْكِ المحظورات، والتوقّفِ عن الشّبهات... وإنّما يتمّ ذلك بأمرَيْن:

أحدهما: أن يكون العملُ في ظاهره على موافقةِ السُّنّة؛ وهذا هو الذي تضمَّنه حديثُ عائشة: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ فَهُوَ رَدٌّ»[٦].

والثاني: أن يكون العمل في باطنه يُقصَد به وجهُ الله ﷻ، كما تضمَّنه حديث عمر: «الأعمالُ بالنِّيّات»[٧]...".

ثم استشهَد بِقَوْلِ الفُضَيْلِ المتقدِّم، وعقَّب عليه قائِلاً: "وقَدْ دَلَّ على هذا الذي قالَه الفضيلُ قولُ الله ﷻ: **(فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ**

---

(١) تفسير الطبري، ت: أحمد شاكر (١٢/ ٢٢٩).

(٢) سورة الملك: ٢.

(٣) أبو علي الفُضيلُ بنُ عِياض اليربوعيّ التَّميميّ، مِن أئِمَّة السَّلفِ الصَّالح. توفي بمكة سنة ١٨٠هـ..

(٤) تفسير البغويّ، إحياءالتراث (٥/ ١٢٤، ١٢٥).

(٥) أبو الفَرَج زينُ الدِّين عبدُ الرحمن بنُ الحسن، المشهور بِابْنِ رجَب الحنبليّ، مِن علماءِ المذهب الحنبليّ في القرن الثامن الهجري. توفي بدمشق سنة ٧٩٥هـ.

(٦) تقدّم تخريجه (ص٦).

(٧) مُتّفقٌ عليه، أخرجه البخاري، ح(١)، ومسلم، ح(١٥٥)، من حديث عمر بن الخطاب ﵁، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّما الأعْمَال بِالنِّياتِ، وإنَّما لِكُلِّ امْرِئٍ ما نَوَى...».



رَبِّهِ أَحَدًا)[١]"[٢].

وقال ابنُ كثير –رحمه الله– في تفسير قول الله ﷻ: **(فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ)**: "أي: ثوابَه وجزاءَه الصَّالح، **(فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا)**: ما كان مُوافِقاً لِشَرْعِ الله. **(وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا)**: وهُو الَّذي يُرادُ بهِ وجْهُ اللهِ وحدَه لا شريك له؛ وهذان رُكنَا العَمل المتَقَبَّل: لا بُدَّ أن يَكُونَ خَالِصاً لله، صَواباً على شريعةِ رسولِ الله ﷺ"[٣].

ثانياً: بعضُ الأدِلَّةِ مِنَ السُّنَّة المُطَهَّرة على تَحْريم البِدَع في الدِّين:

لقد حذَّر النَّبيُّ ﷺ أُمّتَه مِنَ البِدَعِ والمحدَثاتِ في الدِّين، وأمَرَهم أمراً مؤكَّداً بالاستمساكِ بسُنَّتِه وما كان عليه أصحابُه رضوانُ الله عنهم، وحذَّرَهم مِن الخروج عنها؛ وممّا ورد في ذلك:

★ **الدَّليل الأوّل:** قولُه ﷺ: «فَعلَيْكُم بِسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ المَهْدِيِّينَ الرَّاشِدين؛ تمَسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بِالنَّواجِذ. وإيَّاكُم ومُحدَثَاتِ الأمُور؛ فإنَّ كلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضلالة»[٤].

وقال ﷺ: «فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتي، فَلَيْسَ مِنِّي»[٥].

فمِن الفَوَائِدِ الهَامَّةِ لِهَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ:

١- أمَرَ ﷺ أمْراً مُؤكَّداً بِلُزُومِ سُنّتِه وسُنّةِ الخُلَفاءِ الرّاشِدِين؛ حيث قال: «عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذ».

٢- نَهى ﷺ عمَّا أحْدَثَه المُحْدِثُون بَعْدَ ذلِك في الدِّين، مُبَيِّناً أنّ ذَلِك بِدْعَة وضَلالَة؛

---

(١) سورة الكهف: ١١٠.

(٢) جامع العلوم والحِكم (٣/ ٢٠).

(٣) تفسير ابن كثير، دار طيبة (٥/ ٢٠٥).

(٤) حديث العرباضِ بنِ سارية رضي الله عنه، أخرجه أحمد، ح(١٧١٨٤)، وأبو داود، ح(٤٦٠٧)، والترمذي، ح(٢٦٧٦)، وقال: "حسن صحيح"، وابن ماجة، ح(٤٢)، والحاكم، ح(٣٢٩)، وقال: "صحيح ليس له عِلّة"، والبيهقي، ح(٢٠١٢٥)، وابن حِبّان، ح(٥)، والدارمي، ح(٩٥).

(٥) انظر تخريجه (ص٣٣).





حيث قال: «وَإِيَّاكُم ومُحدَثاتِ الأمور؛ فإنّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعة، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة».

٣- بيَّن ﷺ في الحديثِ الآخَر: أنّ مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِهِ فَأَخَذ شيئاً يَتَدَيَّنُ بِهِ مِمَّا أحْدَثَه المُحْدِثون، أنّه بَرِيءٌ منه؛حيث قال: «فَلَيْسَ مِنِّي»؛ ومَنْ تَبرَّأَ مِنْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فلَا يُمكن أنْ يَكونَ عمَلُه عِبادَةً يُثَابُ عليْها فَاعِلُها؛ وهذا يَدُلُّ على أنَّه مَرْدُودٌ، كَمَا قال في الحديثِ الآخَر: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنا، فَهُوَ رَدّ»(١).

وسَيَأْتي مزيدُ بَيَانٍ لِمَا في هَذَيْنِ الحَدِيثَيْنِ مِنَ الفَوَائِدِ الهامَّة.

★ **الدَّليل الثاني:** قولُه ﷺ في خُطْبَةِ الجُمُعة: «أمّا بعْدُ، فإنَّ خَيْرَ الحَدِيثِ كتابُ الله، وخيرَ الهدْيِ هدْيُ محمدٍ ﷺ، وشرَّ الأُمُورِ مُحْدَثاتُها، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة»(٢).

"قوله ﷺ: «كُلّ بِدْعةٍ ضَلالة»: مِنْ جَوَامِع الكَلِم، لا يَخرج عنه شَيْء؛ وهُوَ أصْلٌ عَظِيم مِنْ أُصُولِ الدِّين"(٣).

وفي الحديث: تحذيرٌ لِلأُمَّة مِن اتِّباع الأمورِ المُحْدَثةِ المبتَدعَة، وأكَّد ذلِكَ بِقَوْله: «كُلّ بِدْعَةٍ ضَلالَة»(٤). والمراد بالبِدْعَة: "مَا أُحْدِثَ مِمَّا لَا أَصْلَ له في الشَّريعَةِ يدُلُّ عليه، فأَمَّا مَا كان له أَصْلٌ مِنَ الشَّرعْ يَدُلُّ عليه فلَيْس ببدْعَةٍ شَرْعاً"(٥).

وسيَأْتي -إنْ شاء اللهُ تعالى- بيانُ المرادِ بِقَوْلِه ﷺ: «مَنْ سَنَّ في الإسلام سُنَّةً حَسَنَةً...»(٦)، وقَوْلِ بَعْضِ السَّلَفِ: "نِعْمَتِ البِدْعَة"(٧)، ونحوها...

★ **الدليل الثالث:** قال ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ في أَمْرِنا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدّ»(٨)، وفي

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩).

(٢) أخرجه مسلم، ح(٢٠٤٢)، من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٣) تحفة الأحوذيّ للمباركفوري (٧/ ٣٦٦).

(٤) تقدّم تخريجه (ص١٨).

(٥) جامع العلوم والحكم لابن رجب (٣٠/ ٢٤).

(٦) انظر تخريجه (ص٣٤).

(٧) من كلام عمر رضي الله عنه، انظر: (ص٣٥).

(٨) تقدم تخريجه (ص٦).



رِوايَة: «مَنْ عَمِل عَمَلًا لَيْس علَيْهِ أَمْرُنا، فَهُوَ رَدّ»[١].

وقوله ﷺ: «فَهُوَ رَدّ» يَدُلُّ على أمْرَيْن:

الأوّل: أنَّهُ باطِلٌ مَرْدُود، لَا يَنْفَعُه عِندَ اللهِ بِشَيْء.

قال النَّوَوِيّ[٢] رحمه الله: "قوله ﷺ: «مَنَ أحْدَثَ فِي أمْرِنَا هَذَا ما لَيْس مِنْهُ، فَهُوَ رَدّ»[٣]، وفي الرِّوَايَةِ الثَّانِيَة: «مَنْ عَمِل عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدّ»؛ قال أهْلُ العَرَبِيَّة: الرَّدُّ هنا بِمَعْنَى المَرْدُود، ومَعْناه: فَهُوَ بَاطِلٌ غَيْرُ مُعْتَدٍّ به. **وهذا الحديث قاعِدَةٌ عظِيمَةٌ مِنْ قوَاعِد الإسلام**، وهو مِن جوَامِع كَلِمه ﷺ؛ **فإنَّهُ صَرِيحٌ فِي رَدِّ كُلِّ الْبِدَعِ والمُخْتَرَعَات**. وفي الرِّواية الثَّانِيةِ زِيادَة، وهي: أنه قد يُعانِدُ بَعْضُ الفَاعِلِين فِي بِدْعَةٍ سُبِقَ إليها، فإذا احتُجَّ عليه بالرِّوَايَةِ الأُولَى يَقُول: "أنَا مَا أَحْدَثْتُ شَيْئاً"، فيُحتجُّ عليه بالثَّانِيةِ التي فيها التَّصْرِيحُ بِرَدِّ كُلِّ المُحْدَثَات، سواءٌ أحْدَثَها الفَاعِلُ أوْ سُبِقَ بِإِحْدَاثِها... **وهذا الحديثُ مِمَّا يَنْبَغِي حِفْظُهُ واسْتِعْمَالُه فِي إبْطَالِ المُنْكَرَات، وإشَاعَةُ الاستدلالِ به**"[٤].

الثَّاني: فيه إرْشَادٌ لِلْأُمَّةِ بِرَدِّ البِدَعِ وعدَمِ قَبولِها، ومُحارَبتِها. وتقَدَّم قولُ النَّوَوِيُّ رحِمَه الله: "**وهذا الحديثُ قاعِدَةٌ عظِيمَةٌ مِنْ قوَاعِدِ الإسلام**، وهو مِنْ جَوَامِع كَلِمه ﷺ؛ فإنَّهُ صريحٌ فِي ردِّ كلِّ البدَع والمخْتَرَعات".

★ **الدَّليل الرابع:** قوله ﷺ: «ذَاقَ طَعْمَ الإيمانِ مَن رضِيَ بِاللهِ ربًّا، وبِالإسْلامِ دِيناً، وبِمحَمَّدٍ رَسُولاً»[٥].

"معنى "رَضِيتُ بِالشَّيْءِ": قَنِعْتُ به، واكْتَفَيْتُ به، ولم أَطْلُبْ معَهُ غيرَه. **فمعْنى الحديث: لم**

---

(١) تقدم تخريجه (ص٩).

(٢) أبو زكرياء، يحيى بن شرف الحورانيّ النّوويّ، مِن علماءِ المذهبِ الشّافعيّ بالقرن السّابع الهجريّ، صاحبُ الشّرح المشهور على "صحيح مسلم". توفيّ بِالشّام سنة ٦٧٦هـ.

(٣) تقدم تخريجه (ص٦).

(٤) شرح النّوويّ على مسلم (١٢/ ١٦).

(٥) أخرجه مسلم ح(ح٢٤)، من حديث العبَّاس بن عبد المطلب رضي الله عنه.



يَطْلبْ غيرَ اللهِ تعالى، ولَمْ يَسْعَ في غيْرِ طريقِ الإسْلام، ولم يَسْلُكْ إلَّا ما يُوافِقُ شريعَةَ محمّد ﷺ؛ ولا شَكّ في أنّ مَنْ كانتْ هذه صِفَتُه، فقَدْ خلصَتْ حَلاوةُ الإيمانِ إلى قلْبِه، وذاق طَعْمَه"[١].

- فقول المسلم في هذا الدُّعاءِ: "رَضِيتُ بِاللهِ رَبًّا" أي: اكْتَفَى بِهِ ربًّا يَأخُذ مِنْهُ دِينَه، ويَلْجَأ إليه وحْدَه في الدُّعاءِ، والاسْتِعانَة، والتَّوَكُّل، وإلهاً يَعْبُدُه وَحْدَه، ولَا يَتَقَرَّبُ إلى غَيْرِه بِشَيْءٍ مِنَ العِبَادات.

- وقَولُ المسلمِ في هذا الدُّعاءِ: "وبالإسْلامِ دِيناً" أي: أنَّه قَنعَ واكْتفَى به، ولم يَطْلُبْ معه غيرَه.

- وقول المسلم في هذا الدُّعاءِ: "وَبِمُحَمَّدٍ رَسُولًا" أي: أنَّهُ اكْتفَى به إمَاماً يُطِيعُه، ويتَأَسَّى به، ويَقْتدِي به وحْدَه في تَنفِيذِ الدِّين.

والَّذِي يَقْبَلُ الْبِدَعَ ويَعْمَلُ بها:

- **لَمْ يَرْضَ باللهِ ربًّا؛** حيثُ أخَذ شيئاً مِنَ الدِّين مِن غيْرِه سبحانَه؛ وقد عابَ اللهُ على مَن فعَلَ ذلكَ بِقَوْلِه: **(أَمْ لَهُمْ شُرَكَاءُ شَرَعُوا لَهُم مِّنَ الدِّينِ مَا لَمْ يَأْذَن بِهِ اللَّهُ)**[٢].

- **ولم يَرْضَ بالإسلامِ ديناً؛** حيْثُ طلَبَ الزِّيادَة عليه، وعمِل بِبِدْعَةٍ مُحْدَثَةٍ ليسَتْ في دِينِ الإسلام. وقد بيَّنَ اللهُ عَدَمَ قبولِه تِلْكَ المحدَثاتِ التي لَيْستْ مِنَ الإِسْلامِ، كما يَدُلُّ عليه عمومُ قوْلِه تعالى: **(وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ)**[٣].

- **ولَمْ يَرْضَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا؛** حيْثُ جَعَل غيْرَه مِنَ المشائِخ ونَحْوِهم أئِمَّةً يَقْتَدِي بهم، ويَتَأَسَّى بهم فيَما اخْتَرَعُوه وابْتَدَعُوهُ مِنَ العِبَادَات؛ وذلك مِن أسبابَ الضَّلَال؛ قال تعالى: **(وَقَالُوا رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلَا)**[٤].

---

(١) انظر: شرح النووي على مسلم (٢/ ٢).

(٢) سورة الشورى: ٢١.

(٣) سورة آل عمران: ٨٥.

(٤) سورة الأحزاب: ٦٧.



بَعْضُ مَا وَرَدَ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي التَّحْذِيرِ مِنَ الْبِدَع.

لقد كان السَّلفُ الصالح يُحذِّرونَ مِنَ البِدَعِ أشدَّ التّحْذير.

ومِمَّا ورَد عنهم في ذلك:

- عنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسعود[١] رضي الله عنه قال: "خطَّ لنا رسولُ الله خطًّا، ثم قال: «هذا سبيلُ الله».
ثم خطّ خطوطاً عن يمينه وعن شمالِه، ثم قال: «هذه سُبُل، على كُلِّ سَبيلٍ مِنْها شَيْطانٌ يَدْعُو إليه».
ثم تلا: **(وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيماً فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِه)**[٢]"[٣].

- وقال أيضاً رضي الله عنه: "اِتَّبِعُوا ولَا تَبْتَدِعُوا؛ فَقَدْ كُفِيتُم"[٤].

- قال مُعَاذُ بْنُ جَبَل[٥] رضي الله عنه: "فَإِيَّاكُم ومَا ابْتُدِع؛ فَإِنَّ مَا ابْتُدِعَ ضَلَالَة"[٦].

- قال ابنُ عبَّاس -رضي الله عنهما- لِمَنْ سَأَله الوَصِيَّة: "عَلَيْكَ بِتَقْوَى اللهِ والاستِقَامَة. اِتَّبِعْ ولَا تَبْتَدِعْ"[٧].

---

(١) الصَّحابيُّ الجَلِيل أبو عبد الرحمن عبْدُ الله بنُ مسعود بْنِ غافِل بن حبيب الهُذَلِيّ، سكَن الكُوفَة، ودرَّس بها. توفِّي بالمدينَة النَّبويَّة سنة ٣٢هـ.

(٢) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٣) أخرجه أحمد في "المسند"، ح(٤١٤٢)، وابن حبان في صحيحه، ح(٦)، والنَّسائيّ في "السنن الكبرى"، ح(١١١٧٤)، والحاكم في "المستدرك"، ح(٢٩٣٨)، وصحَّحه، ووافَقَه الذهبيّ.

(٤) قال الهيثمي في "مجمع الزوائد": "رواه الطبراني في "الكبير"، ورجاله رجال الصَّحيح، مجمع الزوائد (١/ ١٨١)، باب: الاقتداء بالسلف، وأخرجه الدارمي، رقم(٢٠٥).

(٥) الصَّحابيّ الجليل أبو عبد الرحمن معاذُ بنُ جَبَل بن عمرو بنِ أَوْس، الأنصاريّ الخزرجيَ. توفِّي بناحية الأردن سنة ١٨هـ.

(٦) أخرجه أبو داود، رقم(٤٦١١)، وغيره، وقال الألبانيّ: "صحيح الإسناد، انظر: سنن أبي داود (٤/ ٣٣١)". ٣٣١)".

(٧) أخرجه الدَّارميّ، رقم(١٤٩)، والبغوي في "شرح السنة" (١/ ٢١٤)، وابن بطة في "الإبانة"، رقم(١٥٧).



- قال ابنُ عُمَر[١] رضي الله عنهما: "**كُلُّ بِدْعَةٍ ضَلالَة، وإنْ رآهَا النَّاسُ حَسَنَة**"[٢].

- عن حُذَيفَة[٣] رضي الله عنه قال: "يَا مَعْشَرَ القُرَّاءِ اسْتَقِيمُوا فَقَدْ سَبَقْتُمْ سَبْقًا بَعِيدًا، فَإِنْ أَخَذْتُمْ يَمِينًا وَشِمَالًا، لَقَدْ ضَلَلْتُمْ ضَلالًا بَعِيدًا"[٤].

- قال أُبَيُّ بنُ كَعْب[٥] رضي الله عنه: "علَيْكُم بِالسَّبيلِ والسُّنّة؛ فإنّه لَيْسَ مِن عبْدٍ على سَبيلٍ وسُنَّةٍ ذكَر الرَّحْمَنَ فَفاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ الله، فمَسَّتْهُ النَّارُ أبداً. ولَيْسَ مِنْ عَبْدٍ على سَبيلٍ وسُنَّةٍ، ذكَر الله فَاقْشَعَرَّ جِلْدُه مِن خَشْيَةِ الله، إلَّا كانَ مَثَلُه كمَثَلِ شجَرةٍ يَبِسَ ورقُها، فهي كذلك إذْ أصابَتْها ريحٌ، فتحَاتَّ ورقُها عنها، إلَّا تحَاتَّتْ خطَاياهُ كما يتَحَاتُّ عن هذه الشَّجَرةِ وَرَقُها. وإنَّ اقْتِصَاداً في سُنّةٍ وسَبيلٍ، خيرٌ مِن اجْتِهادٍ في غيرِ سُنّةٍ وسبيلٍ. فانظُروا أعْمَالَكم؛ فإنْ كانتِ اقتِصاداً واجْتهاداً، أنْ تكونَ على مِنْهاجِ الأنْبيَاءِ وسُنَّتِهم"[٦].

- قال عمرُ بنُ عبْدِ العَزيز[٧] -رحمه الله- في جوابٍ لِمَنْ سأله عَنِ القَدَر: "فَإنِّي أُوصِيكَ بِتَقْوَى الله، والاقْتِصادِ في أَمْرِه، واتِّبَاعِ سُنّةِ نَبِيّه، وتَرْكِ ما أَحْدَثَ المُحْدِثون... فعليكُم بِلُزومِ السُّنّة؛ فَإنَّ السُّنّةَ إنّما سَنَّها مَنْ قَدْ عرَف ما في خِلافِها مِنَ الخَطإِ والزَّلل، والحُمقِ والتَّعمُّق. فَارْضَ لِنَفْسِك ما رَضِيَ به القومُ لِأَنفُسِهم؛ فإنَّهم عَنْ عِلْم وقَفُوا، وبِبَصَرٍ نَافِذٍ قَدْ كَفُّوا..."[٨].

---

(١) الصَّحابيّ الجليل عبدُ الله بنُ عُمَرَ بنِ الخطَّاب رضي الله عنهما، القرشيّ. توفيِّ بمكة سنة ٧٣هـ.

(٢) أخرجه اللّالكائيّ في "شرح أصول الاعتقاد" (ص١٢٦)، وابنُ بطَّة في "الإبانة"، رقم(٢٠٥)، والبيهقي في "المدخل"، رقم(١٩١)، انظر: "سلسلة الآثار الصحيحة" أو "الصحيح المسند مِن أقوال الصحابة والتَّابعين"، لأبي عبد الله الدَّاني بن منير آل زهوي.

(٣) الصَّحابيّ الجليل أبو عبد الله حُذيفةُ بنُ اليَمان العبسيّ، وُلد بالمدينَة النَّبويَّة، وتوفيِّ بها سنة ٣٦هـ.

(٤) صحيح البخاري، رقم(٧٢٨٢).

(٥) الصحابيّ الجليل أبو المنذِر أُبيُّ بن كعب الأنصاري، مِن كُتّاب الوحي. توفيِّ بالمدينَة النَّبويَّة سنة ٢١هـ.

(٦) مَصنَّف ابن أبي شيبة، رقم(٣٥٥٢٦).

(٧) أبو حفْص عمَرُ بنُ عبدِ العزيز بنِ مَرْوانَ بنِ الحَكَم الأمَويّ، الخليفةُ الصَّالح، مِن علماءِ التَّابِعين. توفيِّ بِالشَّام بِالشَّام سنة ١٠١هـ.

(٨) الشريعة، لِلآجُرّيّ (٢/ ٩١)، وسنن أبي داود، رقم٤٦١٢، والبِدع والنَّهي عنها، لابن وضّاح (١/ ٦٦).





- عن مُجَاهِد(١) -رحمه الله- في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ﴾(٢)؛ قال: "البِدَعُ والشُّبُهات"(٣).

- عن عبدِ الله بْنِ الدَّيْلَمِيّ(٤) -رحمه الله- قال: "بَلَغَنِي أَنَّ أَوَّلَ ذَهَابِ الدِّينِ: تَرْكُ السُّنَّة. يَذْهَبُ الدِّينُ سُنَّةً سُنَّة، كمَا يَذهب الحبْلُ قُوَّةً قُوَّةً"(٥).

- عن أبي قِلَابَة(٦) -رحمه الله- قال: "ما ابْتَدَعَ رجُلٌ بِدْعَةً، إلَّا اسْتَحَلَّ السَّيْف"(٧)، ومُرَادُه ومُرَادُه بذَلك: أنّ مَنْ خَرَجَ عَنِ الإسْلامِ بِالبِدَع فسَوْفَ يَخرج علَى المسلِمِينَ بِتكْفِيرِهِم واستِحْلَالِ دِمائِهم، بِسَبَبِ غُلُوِّه وتَنَطُّعِه.

- روي عن الإمام أبي حنيفة(٨) -رحمه الله- أنه قال: "علَيْكَ بِالأَثَرِ، وطريقةِ السَّلف، وإيّاكَ وكُلَّ مُحْدَثَة؛ فَإِنَّها بِدْعَة"(٩).

- قال ابن الماجِشون رحمه الله: "سمعتُ الإمامَ مالِكاً -رحمه الله- يقول: "مَنِ ابْتَدعَ في الإسْلامِ بِدْعةً يَراهَا حَسَنةً، فقَدْ زَعَم أنَّ محمَّداً خانَ الرِّسالَة؛ لِأَنَّ اللهَ يقول: ﴿**الْيَوْمَ**

---

(١) أبو الحجاج مجاهد بن جبر مولى بني مخزوم، تابعيّ، شيخُ القُرَّاءِ والمفسِّرين، أخذ التفسير عنِ ابنِ عبَّاس. توفيِّ بالكوفة سنة ١٠٤هـ.

(٢) سورة الأنعام: ١٥٣.

(٣) تفسير مجاهد (١/ ٣٣١)، تفسير الطبري (١٢/ ٢٢٩)، تفسير ابن أبي حاتم (٥/ ١٤٢٢).

(٤) أبو بُسْر -وقيل: أبو بِشْر- عبدُ الله بن فيروز الدَّيلميّ، مِن التّابعين، ووالده صحابيّ. سكن الشام.

(٥) رواه الدارمي في "سننه"، رقم(٩٨)، قال محققه حسين سليم أسد الداراني: "إسناده صحيح".

(٦) أبو قلابة عبد الله بن زيد بن عمرو الجرمي، مِن التّابعين. كان ثقة كثير الحديث. توفيِّ بالشام سنة ١٠٤هـ.

(٧) رواه الدارمي في "سننه"، رقم(١٠٠)، قال محققه حسين سليم أسد الداراني: "إسناده صحيح"، والآجري في "الشريعة"، رقم(٢٠٥٥).

(٨) أبو حنيفة النعمان بن ثابت، الإمام المشهور، الفقيه المجتهد، أحد الأئمة الأربعة، يُنسب إليه المذهب الحنفيّ. الحنفيّ. توفيِّ ببغداد سنة ١٥٠هـ.

(٩) ذمّ التأويل، لابن قدامة (١/ ٣٣)، أحاديث في ذمّ الكلام وأهله، لأبي الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرئ (١/ ٨٦).






أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)[١]**؛ فمَا لم يكُن يومئذٍ ديناً، لا يكون اليومَ ديناً**"[٢].

– قال الإمام الشَّافعيُّ[٣] رحمه الله: "مَن اسْتَحْسَن [يَعْنِي البِدْعَة]، فقَدْ شَرَّع"[٤].

– قال الإمام أحمدُ بنُ حنبل[٥] رحمه الله: "أُصول السُّنّةِ عِنْدَنا: التَّمَسُّك بما كان علَيْهِ أصحابُ رسولِ اللهِ ﷺ، والاقتداءُ بهم، وترْكُ البِدَع، وكُلُّ بِدْعَةٍ فهِي ضَلالَة"[٦].

---

(١) سورة المائدة: ٣.

(٢) تقدم تخريجه (ص٨).

(٣) أبو عبد الله محمدُ بن إدريس بن العباس القرشيّ الشافعيّ، أحدُ الأئمة الأربعة المجتهدين، يُنسَب إليه المذهب المذهب الشافعيّ. توفِّيَ بمصر سنة ٢٠٤هـ.

(٤) شرح مسند الشافعي، لعبد الكريم القزويني (٣/ ٣٥٣).

(٥) أبو عبد الله أحمد بن محمَّد بن حنبل الشَّيْبانيّ، إمامُ أهلِ السُّنَّة والجماعة في وقته، الفقيهُ المحدِّث المجْتَهِد، أحدُ الأئمة الأربعة، يُنسَب إليه المذهب الحنبليّ. توفّي في بغداد سنة ٢٤١هـ..

(٦) شرح أصول اعتقاد أهل السُّنَّة والجماعة، لِلَّالكائيّ (١/ ١٧٥)، وطَبَقات الحنابلة، لأبي يَعْلى (١/ ٢٤٠).



خُطُورَةُ الْبِدَعِ، وَآثَارُهَا السَّيِّئَةُ عَلَى الْفَرْدِ وَالْمُجْتَمَع.

إنّ البِدَعَ خطرُها عظيمٌ على الدِّين، وعلى المبْتَدِع؛ فإنَّه لا شيءَ أفسدُ للدِّين، وأشدُّ تَقْويضاً لبُنْيانِه مِن البِدَع. فهي تَفْتِكُ فيه فَتْكَ الذِّئْبِ بِالغنَم، وتَنخَرُ فيه نَخْرَ السُّوس في الحَبّ، وتَسْري في كِيانِه سرَيانَ النَّارِ في الهَشِيم. ولهذَا جاءَتِ النُّصوصُ الكثيرةُ تُبالِغُ في التَّحذيرِ مِنَ البِدَع والمحدَثاتِ في الدِّين، وتَكْشِف عنْ سُوءِ عاقِبَتِها في الدُّنيا، وما يَنْتَظِر أهلَها مِن العَذابِ الأليمِ في الآخِرة.

قال ابنُ حَجَر[١] رحمه الله: "إنَّ الذي يُحدِثُ البدعةَ قد يَتهاون بها لخِفّةِ أمْرِها في أوَّلِ الأمْر، **ولا يَشعر بما يترتّب عليها مِن المفسدة**"[٢].

ومِن المفاسِد والآثارِ السَّيِّئة لِلبِدَعِ والمُحْدَثاتِ على المسلمين، أفراداً وجماعَات، ما يلي:

أوَّلًا: أنّ المبتدِعَ لا يُحقِّق إيمانَه بقوله تعالى: (**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**)[٣]؛ حيثُ إنَّهُ بِبدْعَتِه يزعُم أنَّ الدِّينَ لم يكمُلْ، وأنه يَحتَاج لهذا العملِ الذي زادَه. وهُو بذلك لم يَرْضَ بِالإسلام الَّذي جاء به النَّبيُّ ﷺ، ورَضِيَه اللهُ لِعبادِه، وإنَّما يَزيدُ فيه أموراً اختَرَعَها لِنفْسه أو اخْتُرِعَتْ له. ومَن لم يَرضَ بما رضيَه الله لِعبادِه فلن يَرضَى اللهُ عنه.

ثانياً: أنَّ البِدَعَ هي سببُ اخْتِلَافِ المسلِمينَ وتَفَرُّقِهم؛ قال تعالى: (**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ**)[٤].

وَتَقَدَّم كلامُ السَّلَف الصَّالِحِ في أنَّ المُرادَ بـ(**الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا**) هُم: أهْلُ البِدَعِ والمحْدَثَات؛ وذَلِك أنَّ كلَّ طائفةٍ أخَذَتْ شيئاً مِن الدِّين، وزادتْ عليه بعضَ البِدَعِ والمحدَثاتِ

---

(١) شِهابُ الدِّين أحمد بن عليّ بنِ حجَر العَسْقلانيّ، مِن علماء المذهبِ الشَّافعيّ في القرنيْن الثامن والتاسع الهجريَّيْن، صاحب كتاب "فتح الباري في شرح صحيح البخاري". توفي بمصر سنة ٨٥٢هـ.

(٢) فتح الباري (١٣/ ٣٠٢).

(٣) سورة المائدة: ٣.

(٤) سورة الأنعام: ١٥٩.



والمفاهيمَ الضَّالَّةَ التي لَيْسَتْ في الإسلامِ الَّذي جاءَ به محمدٌ ﷺ، واجْتَمعوا عليه، فصاروا بِذَلِك شِيَعاً وطُرُقاً، كُلّ طريقَة لها اسْمُها وشِعارُها، ومَشائِخُها وعباداتُها وأذْكارُها. فأَصْلُ التَّفَرُّقِ الحاصلِ بين المسلمين هو: الاجتماعُ على البِدَع والمحدَثات.

وعلى هذا، فإنَّ الأصْلَ الأوّلَ والأهمَّ في اجتماعِ الأمّةِ الإسلاميَّة، ووحْدَتِها، هو: تَرْكُ الْبِدَعِ والمُحْدَثَات، والرّجوعُ إلى الدِّينِ القَويم، والاعْتصامُ بِمَا ورد في الكِتابِ والسُّنَّة.

وهذا الأصلُ دلَّتْ عليه النُّصوصُ الصريحة القَاطِعة، كما في قوله تعالى: **(وَاعْتَصِمُواْ بِحَبْلِ اللّهِ جَمِيعًا وَلاَ تَفَرَّقُواْ)**(١)، وقولِ النَّبيِّ ﷺ عندَما ذكَر بعضَ مَظاهرِ انحرافِ المسلمينَ وضعْفِهم: «سلَّطَ اللهُ علَيْكُم ذُلًّا لَا يَنْزِعُه حتَّى تَرْجِعُوا إلى دِينِكُم»(٢)، وفي روايَة عند الإمامِ أحمَد رحمه الله: «حَتَّى تَتُوبُوا إِلَى اللهِ وَتَرْجِعُوا عَلَى مَا كُنْتُمْ عَلَيْهِ»(٣).

وقد بَيَّنَ هذا الحديثُ الطَّريقَ إلى رَفْعِ الذُّلِّ عَنِ المسلِمين، وصَلاحِ أحْوَالِهم، ونهوضِهم في أسبابِ العِزِّ والتَّمْكين، وأنَّه يَقُوم على الرجُّوعِ إلى الدِّين القَويم الصَّافي الَّذي كَان على عَهْدِ النُّبُوَّة والسَّلفِ الصَّالح، والتَّوْبَةِ إلى الله ممَّا أحْدَثَهُ المحْدِثون مِنَ البِدَع والضَّلالَات، وخَاصَّة الشّرك بِالله المتَمثِّل في التَّعَلُّقِ بِالأنْبيَاءِ والأَوْلِيَاء، والزَّعْمِ أنّ لهم القُدْرَةَ على التَّصرُّفِ في الكَوْن، وما نَتَج عن ذلِك مِن صرْف أنواعِ العِبادةِ لهم، مِن دُعائِهم لِكشْف الضُّرِّ وجَلْبِ النَّفْع، واتخاذِهم شُفَعاء عند الله ﷻ، كما قَال الأَوَّلُونَ: **(مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى)**(٤).

وقَدْ بيَّنَ اللهُ ﷻ أنَّ الإيمانَ الخالِصَ المقْرونَ بِالعمَل الصَّالِح وعِبادةِ اللهِ وَحْدَه لَا شَريكَ له،

---

(١) سورة آل عمران: ١٠٣.

(٢) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، أخرجه أبو داود، ح(٣٤٦٢)، والبيهقي، ح(١٠٤٨٤). قال الألبانيّ في "السِّلسِلة الصَّحيحة" (١/ ١٥): "وهو حديث صحيح بمجموع طُرقه،وقد وقفتُ على ثلاثة منها، كلّها عن ابن عمر رضي الله عنه مرفوعًا".

(٣) مسند الإمام أحمد، ح(٥٠٠٧)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) سورة الزمر: ٣.





هو طَريقُ الْعِزِّ والتَّمكِينِ والاستْخلَافِ في الأرض، في قولِه ﷻ: **(وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُم فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَلَيُمَكِّنَنَّ لَهُمْ دِينَهُمُ الَّذِي ارْتَضَى لَهُمْ وَلَيُبَدِّلَنَّهُم مِّن بَعْدِ خَوْفِهِمْ أَمْنًا يَعْبُدُونَنِي لَا يُشْرِكُونَ بِي شَيْئًا وَمَن كَفَرَ بَعْدَ ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ)**(١).

ثالثاً: أنَّ المبتَدِعَ مُتَّبِعٌ لِغَيرِ سَبيلِ المؤمنين؛ حيثُ إنّ سبيلَ المؤْمنينَ هو: السُّنّةُ والاتّباع، وهو يَتْرُكَ السُّنَّةَ ويَعْملُ بِالبِدْعة؛ قال تعالى: **(وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا)**(٢)، وقال ﷺ: «فعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وسُنَّةِ الخُلَفاءِ المهْدِيّينَ الرَّاشِدِينَ؛ تَمَسَّكُوا بِهَا، وعَضُّوا علَيْهَا بِالنَّوَاجِذ. وإيَّاكُم ومُحْدَثَاتِ الأُمُور؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة»(٣).

رابعاً: أنَّ البِدعَ تَحُلّ مَحَلَّ السُّنَن؛ فَكُلُّ مَنْ عَمِلَ بِبدْعَةٍ ترَكَ ما يُقابِلُهَا مِنَ السُّنَّة.

قال ابنُ عبَّاسٍ رضِيَ الله عنهما: "ما أتَى عَلَى النَّاسِ عامٌ إلّا أَحْدَثُوا فيه بِدْعَةً وأَمَاتُوا فيه سُنَّةً، حتَّى تَحْيَا البِدَعُ وتَموتَ السُّنَن"(٤).

قال حُذَيْفَةُ رضي الله عنه: "واللهِ لَتفْشُوَنَّ البِدَعُ، حتَّى إذَا تُرِكَ مِنْهَا شَيْءٌ قالُوا: تُرِكَتِ السُّنَّة"(٥).

قال حَسَّانُ بْنُ عَطِيَّة المحَارِبيّ(٦) رحمه الله: "مَا ابْتَدَعَ قَوْمٌ بِدْعَةً في دِينِهم، إلَّا نَزعَ اللهُ مِنْ سُنَّتِهم مِثْلَها، ثمَّ لَا يُعيدُها إلَيْهم إلى يَوْمِ القِيامة"(٧).

وشاهِدُ هذا: واقِعُ المُتَصَوِّفَة؛ فإنّهم تَسَاهلوا بالبِدَع، فصَارَ مَشَائِخُهم يَبْتدِعون لهم أموراً ما

---

(١) سورة النور: ٥٥.

(٢) سورة النساء: ١١٥.

(٣) تقدم تخريجه (ص١٨).

(٤) رواه الطبراني في "الكبير"، رقم(١٠٦١٠)، وقال الهيثمي في "مجمع الزوائد": "ورجاله مَوْثوقون" (١/ ١٨٨).

(٥) أخرجه ابن وَضَّاح في "البِدَع والنَّهْي عنها"، رقم(١٥١).

(٦) أبو بَكْرٍ حسَّانُ بنُ عطيَّة المحاربيّ، الإمامُ الحُجَّة، مِنَ التَّابعين. توفيِّ بعد سنة ١٣٠هـ.

(٧) أخرجه الدارمي، رقم(٩٨)، وصحّحه الألباني في "المشكاة"، رقم١٨٨، وفي كتاب "التوسل" (ص٤٦)، و"هداية الرواة"، رقم(١٨٦).





أنْزَلَ اللهُ بها مِن سُلْطان، وهُم يتَلَقَّفُون تِلْكَ البِدَع، ومَا زَالُوا كَذلِك حتَّى صَارَ لِكُلِّ طائِفَةٍ منْهُم طَرِيقةٌ تُخَالِفُ شريعةَ النَّبيِّ ﷺ، يَسْتَمْسِكونَ بها، ويُدافِعُون عنها، ويُعادُون مَن يَدْعُوهم إلى سُنَنِ النَّبيِّ ﷺ، ولَا يَكادُون يترُكونَ البِدَع ويَرجِعُون إلى السُّنَن، إلَّا مَن رَحِم الله.

خامساً: أنَّ البِدَعَ تُفسِدُ الدِّين، وتُعِيد الجاهِليَّةَ إلى حَياةِ النَّاس؛ فكُلَّما جاءَتْ بدعةٌ تُرِكَتْ سُنَّة، وهَكَذا حتى يُقْضَى على الدِّين بِالكُلِّيَّة؛ وهذا ما يُريدُه المفْسِدُونَ الَّذين يَكِيدُون لِلإسلام وأهلِه. فَإِنَّهُم يَستَخْدِمونَ سِلاحَ البِدَعِ والخُرافَاتِ لحَرْفِ النَّاس وصَرْفِهم عنِ الدِّينِ القويم، وسُنَّةِ سَيِّدِ المرْسَلين ﷺ. وشاهِدُ هذا: ما تَقَدَّم مِنْ قَوْلِ ابْنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: "ما أتَى علَى النَّاسِ عَامٌ، إلَّا أحْدَثوا فيه بِدْعةً، حَتَّى تَحْيَا الْبِدَعُ وتموتَ السُّنَن"[١].

حِكَايَةُ السُّيَّاحِ الْفِرَنْسِيِّين:

بَلَغَني أَنَّ ثَلاثةَ فِرَنْسِيِّينَ نَصارَى زَارُوا بَلَداً عَرَبِياً، ووافَقَتْ زِيارَتُهُمُ احْتِفَالَ بَعْضِ الطُّرُقِ الصُّوفِيَّةِ بمَوْلِدٍ مِنْ مَوالِدِ مَشائِخِهِمُ الْكَبِيرة، فرَأَوْا مَا يَحصُل في ذَلِك المؤْلِدِ مِنْ دُعَاءِ غَيْرِ الله، مِنَ الطَّوَافِ بِقَبْرِه، والتَّمَسُّحِ بِالجُدْرَان، والتَّبَرُّكِ بِالمجَانين، وغيرِ ذَلِك مِن الأمورِ التي تُماثِلُ ما يَحْصُلُ مِن المشْرِكينَ الوَثَنِيِّين، المُنَافِيَةِ لِلْعَقْلِ والدِّين؛ فصَارَ اثْنَانِ مِنهُم يتَنَدَّرَانِ ويَضْحَكَان، ويَقُولَانِ: "هَذَا هُوَ الإسْلام! هذا هُوَ الإسْلام!".

فالْتَفَتَ إِلَيْهِما رفيقُهما الثَّالِث، وصرَخ قَائِلًا: "لا! لَيْسَ هذا مِنَ الإسْلام! لقَدْ قرأتُ عنِ الإسلام، وقرَأْتُ تَرْجمةَ القُرآن، لَيْسَ فيه شَيْءٌ مِن هَذِه الأشياء!".

والَّذِي أَدْرَكَهُ هذَا النَّصْرانِيّ، يُدْرِكُهُ كُلُّ مَنْ لَهُ اطِّلَاعٌ وبَصِيرةٌ بِحَقِيقَةِ الإسلامِ ومَا كان عَلَيْه السَّلفُ الصالح. فالدِّينُ الحقُّ الَّذي جاءَ به محمدٌ ﷺ محفوظٌ بِحفظ الله له؛ قال تعالى: **(إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ)**[٢] ولَيْسَ فيه شيْءٌ مِنْ تِلك الأباطِيل.

سادساً: ومِنْ آثارِ البِدَعِ السَّيِّئةِ: أنَّها سَبَبٌ لِزيْغِ القَلْبِ والعِيَاذُ بِالله؛ فإنَّ صاحبَ البِدْعة لا يزال يَزيغُ عنِ الدِّين القَوِيم بِاتِّباعِه لِلْبِدَع، حتى يكونَ مُعرَّضاً لإِزاغَةِ قلْبِه كما قال تعالى:

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٨).

(٢) سورة الحِجر: ٩.



﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللَّهُ قُلُوبَهُمْ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ﴾(١). والفَاسِق هو: الخارجُ عنِ الهُدَى إلى الضَّلال.

سابعاً: أنّ الذي يَعْمَلُ بِالبِدعِ والمحْدَثاتِ يُحْرَمُ مِنَ الشُّرْبِ مِنْ حَوْض النَّبيّ ﷺ يومَ القيامة.

قال ﷺ: «إِنِّي فَرَطُكُمْ عَلَى الْحَوْضِ؛ مَنْ مَرَّ عَلَيَّ شَرِبَ، وَمَنْ شَرِبَ لَمْ يَظْمَأْ أَبَدًا. لَيَرِدَنَّ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ»(٢). وزاد أَبو سَعِيدٍ الْخُدْرِيّ: «فَأَقُولُ: "إِنَّهُمْ مِنِّي"، فَيُقَالُ: "إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ"، فَأَقُولُ: "سُحْقًا، سُحْقًا لِمَنْ غَيَّرَ بَعْدِي"»(٣).

وفي رواية قال ﷺ: «"إِنَّهُمْ مِنِّي"، فَيُقَالُ: "إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا بَدَّلُوا بَعْدَكَ"، فَأَقُولُ: "سُحْقًا، سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي"»(٤).

دلَّتْ هذه الرِّوايَاتُ وما في معناها عند البُخاريّ وغيْرِه، علَى فَوائِدَ عظيمةٍ يَنْبَغي للمسْلمِ النَّاصِحِ لنَفْسِه، الحريصِ على نَجاتِها يَوْمَ القِيامَةِ: أنْ يَفْهَمَها ويَعْمَلَ بها؛ مِنْ أَهَمِّهَا:

١- أنّ العَمَلَ بِالبِدَعِ المُحْدَثاتِ في الدِّين سببٌ لِلحِرمَانِ مِنَ الشُّرْبِ مِنْ حَوْضِ النَّبيّ ﷺ؛ وهذَا عَلامةٌ على: أَنَّ مَنْ حُرِمَ مِنَ الشُّرْبِ غَيْرُ مَرْضِيٍّ عَنْهُ مِنَ اللهِ ﷻ، لِكَوْنه عَلَى غَيْرِ طريقةِ النَّبيّ ﷺ في الدُّنيا، فناسَب أنْ يُحرَمَ مِنَ الشُّرْبِ مِنْ حَوْضِه؛ دَلَّ على ذَلِك قَوْلُه في الحديث: «"إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ"».

٢- أنَّ البِدَعَ والإحْدَاثَ في الدِّين: تَغْيِيرٌ في دِينِ الله ﷻ، وانحِرافٌ عَنْ دِين الإسْلامِ الَّذِي جاءَ به محمدٌ ﷺ، لَا يَرْضاه اللهُ ﷻ؛ لِذَلِك كان سبباً لِلْمَنْع مِنَ الشُّرْبِ مِنَ الحَوْض؛ دَلَّ عليه قولُه في الحديث: «سُحْقًا، سُحْقًا لِمَنْ بَدَّلَ بَعْدِي».

٣- أنَّ البِدَعَ والمحْدَثَات: تَبْدِيلٌ في دِينِ الله؛ حيْثُ يَجْعَلُ العَبْدُ البِدعَةَ بدَلَ السُّنَّة، وسَبَق

---

(١) سورة الصف: ٥.

(٢) صحيح البخاري، ح(٦٥٨٣)، من حديث سهل بن سعد رضي الله عنه.

(٣) المصدر السابق، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٤) صحيح البخاري، ح(٧٠٥٠)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

قَوْلُ ابنِ عبَّاسٍ رضي الله عنهما: "مَا أَتَى عَلَى النَّاسِ عَامٌ إِلَّا أَحْدَثُوا فِيهِ بِدْعَةً وأَمَاتُوا فِيهِ سُنَّةً، حَتَّى تَحْيَا البِدَعُ وتَمُوتَ السُّنَن"(١).

والتبْدِيل في الدِّينِ يُخرِجُ العَبْدَ مِنَ الصِّدْقِ في الإيمانِ والصِّدْقِ معَ الله؛ وهذَا هو التَّبْدِيلُ العَمَليُّ؛ وإِيضَاحُ هذا المعْنَى فِيما يَلي.

ثامناً: لَا يَكُونُ الَّذِي يَعْمَلُ بِالبِدَعِ والمحْدَثَاتِ مِن الَّذِينَ صَدَقُوا في الإيمانِ وصَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عليه.

قال تعالى: **(مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُم مَّن قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا)**(٢).

قال قَتَادَةُ رحمه الله: "**(وما بَدَّلُوا تَبْدِيلًا)**، يقُول: مَا شَكُّوا ومَا تَرَدَّدُوا في دِينهم، ولَا استَبْدَلُوا بهِ غَيْرَه"(٣).

وتَقَدَّمَ في أَحَادِيث الحَوْض: أنَّ المبْتَدِعَ الَّذِي يَعْمَلُ بِالمُحْدَثَاتِ قَدْ بَدَّلَ شَيْئاً مِنَ الدِّين، وبِسَبَبِ ذَلِك حُرِم مِنَ الشُّرْبِ مِنَ الحَوْض.

وهذه الآيَةُ تَدُلُّ على أنَّ عَدمَ التَّبْدِيلِ في الدِّين مِنْ شُروطِ الصِّدْقِ في الإيمان.

والصَّادقون في الإيمانِ في الدُّنْيا هُمُ الَّذِينَ أطَاعُوا اللهَ ورسُولَه، وكَانُوا في دِينِهِم علَى التَّوْحِيدِ والسُّنَّةِ والبُعْدِ عَنِ المحْدَثَاتِ، ويُجازَوْنَ يَوْمَ القِيَامَةِ بِأَنْ يَكُونُوا مَع النَّبِيِّ ﷺ والشُّهَدَاءِ والصَّالحين؛ قال تعالى: **(وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَئِكَ رَفِيقًا)**(٤).

والصِّدْقُ في الإيمانِ يَنفَعُ صاحِبَه يَوْمَ القِيامة، ويُنْجيهِ مِنْ أَهْوَالِه ومِنَ النَّار؛ قال تعالى: **(قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمُ يَنفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ لَهُمْ جَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ**

---

(١) تقدم تخريجه (ص٢٨).

(٢) سورة الأحزاب: ٢٣.

(٣) تفسير الطبري، ت: أحمد شاكر (٢٠/ ٢٤١).

(٤) سورة النساء: ٦٩.

فِيهَا أَبَدًا رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُواْ عَنْهُ ذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ)[١].

---

(١) سورة المائدة: ١١٩.

هَلْ حُسْنُ الْقَصْدِ مُعْتَبَرٌ فِي تَصْحِيحِ الْبِدَعِ.

إنَّ مَن تَقرَّب إلى اللهِ بِالبِدَع الَّتي ليْسَ لها أصْلٌ في الدِّين، فإنّ عمَلَه باطلٌ مَرْدُود، ولَوْ كان قَصْدُهُ حسَناً ونيَّتُه صَالحة؛ وذلِك: **أنَّ حُسْنَ القَصْدِ غَيْرُ مُعْتبرٍ في تَصْحِيحِ الأَعْمَالِ المُخَالِفةِ لَشَريعَةِ المُصْطَفَى ﷺ**؛ وقَدْ دَلَّ على ذَلِك الكتابُ والسُّنَّة.

★ **فَمِنَ الكِتاب**: قوْلُ اللهِ تعالى: **(قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا * الَّذِينَ ضَلَّ سَعْيُهُمْ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا)**(١).

فدَلَّتْ هذه الآيَةُ على: أنَّ سَعْيَ أُولَئِكَ في الحيَاةِ الدُّنيَا قد ضَلّ، مع أنّ قَصْدَهُم حَسَن، وأنَّهم يَحْسَبون أنَّهم مُحْسِنُونَ في تِلْك الأَعْمَال.

★ **ومِنَ السُّنّةِ**: ما دَلَّ عليْهِ حدِيثُ النّفرِ الثّلاثةِ الَّذين جَاؤُوا يَسْأَلونَ عَنْ عِبادةِ النَّبيّ ﷺ، وكان قَصْدُهُم حسَناً؛ حيْثُ أرادُوا الانْقِطَاعَ لِلطَّاعَة، والإكْثارَ مِنَ العِبَادة. فلمَّا أُخْبِروا بِعِبادةِ الرَّسولِ ﷺ، كأنَّهُم تَقَالُّوهَا -أي: رأوْها قليلة-، وأرَادُوا أنْ يَزِيدُوا علَيْهَا، فقَالُوا: "وأيْنَ نَحْنُ مِنَ النَّبيّ ﷺ؟ فقَدْ غُفِرَ له ما تَقَدَّم مِنْ ذَنْبِه ومَا تَأَخَّر". قال أحدُهُم: "أمَّا أنَا، فَإِنِّي أُصَلِّي اللَّيْلَ أبَدًا". وقال آخَر: "أنَا أَصُومُ الدَّهْرَ ولَا أُفْطِر". وقال آخَر: "أنَا أعْتَزِلُ النِّسَاء، فلَا أتَزوَّجُ أبدًا". فجَاءَ النَّبيُّ ﷺ فقال: «أنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وكَذَا؟ أمَا وَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّه وأَتْقَاكُمْ له، لَكِنِّي أَصُومُ وأُفْطِر، وأُصَلِّي وأَرْقُد، وأتَزَوَّجُ النَّسَاء. فمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتي فَلَيْسَ مِنِّي»(٢).

ولا يَخْفَى أنَّ قَصْدَ هَؤُلَاءِ حَسَن، ومَع ذلِك أنْكَرَ عَلَيْهِمُ النَّبيُّ ﷺ، واعْتَبَر فِعْلَهم خُروجاً عَنْ سُنَّتِه، وتَبَرَّأَ مِنْ فِعْلِهِم، وقَالَ: «فمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتي، فَلَيْسَ مِنِّي».

هَلْ فِي الدِّينِ بِدَعٌ حَسَنَة.

---

(١) سورة الكهف: ١٠٣، ١٠٤.

(٢) مُتَّفقٌ عليه، من حديث أنس رضي الله عنه، أخرجه البخاري ح(٥٠٦٣)، ومسلم ح(١٤٠١)..



يَستَدِلُّ بعْضُ مَن يَنْتَسبُ إلى العِلْم -علَى زَعْمِه- أنَّ في الدِّين بِدَعاً حسَنَة، بِقَولِهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً حَسَنةً، فلَهُ أجْرُها وأجْرُ مَن عَمِلَ بها بَعْدَهُ، مِن غيْرِ أنْ يَنقُصَ مِن أُجُورِهِم شَيْء. ومَنْ سَنَّ في الإسلامِ سُنَّةً سيِّئةً ،كان عليه وِزْرُها ووِزْرُ مَن عَمِل بها مِنْ بعْدِه، مِن غير أن يَنقُصَ مِنْ أوزارِهم شيء».

ونصُّ الحديث الذي ورَدَتْ فيه هذه العبارة: "جاءَ قَومٌ حُفاةٌ عُراة، مُجْتَابِي النِّمَارِ أوِ الْعَبَاء، مُتقلِّدِي السُّيوف، عامَّتُهم مِنْ مُضَر، بلْ كلُّهُم مِن مُضر، فتمعَّر وجْهُ رسولِ اللهِ ﷺ لِمَا رأى بهم مِنَ الْفاقَة. فدَخَل، ثم خَرَج فأمَر بِلَالاً فَأذَّن، وأقَامَ فصَلَّى، ثم خطَب فقال: «(**يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ**) إلى آخرِ الآية: (**إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا**)[1]، والآيةُ التي في (الحشر): (**اتَّقُوا اللَّهَ وَلْتَنظُرْ نَفْسٌ مَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ وَاتَّقُوا اللَّهَ**)[2]. تصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِه، مِن دِرْهَمِه، مِنْ ثَوْبِه، مِنْ صَاعِ بُرِّه، مِنْ صَاعِ تَمْرِه... -حتى قال:- ولَوْ بِشِقِّ تَمْرَة»". قال: "فجاء رجُلٌ مِنَ الأنْصَارِ بِصُرَّةٍ كادَتْ كَفُّهُ تَعْجِزُ عَنْها، بلْ قَدْ عَجَزَتْ". قال: "ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاس، حتى رَأَيْتُ كُومَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وثِيَاب. رأيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَتهلَّلُ كَأَنَّه مُذَهَّبَة، فقَال رَسولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الإسْلامِ سُنَّةً حسَنةً، فلَهُ أجْرُهَا وأجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا بَعْدَه، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أُجُورِهِم شيْءٌ. ومَنْ سَنَّ فِي الإِسْلامِ سُنَّةً سيِّئَةً، كانَ عليْه وِزْرُهَا ووِزْرُ مَنْ عَمِل بها مِنْ بعْدِه مِنْ غَيْرِ أن يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ»"[3].

كمَا يَسْتَدِلُّون علَى ذَلِك بِقَوْلِ عُمَرَ[4] رضي الله عنه: "نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِه". ورَدَ هذَا القَوْلُ عَن عُمَر رضي الله عنه عِنْدَما جَمَع النَّاسَ خَلْفَ إمَامٍ واحِد في صَلاةِ التَّراوِيحِ في المسْجِد.

---

(١) سورة النساء: ١.

(٢) سورة الحشر: ١٨.

(٣) أخرجه مسلم ح(١٠١٧)، من حديث جرير بن عبد الله البجلي رضي الله عنه.

(٤) الصَّحابيُّ الجليل أبُو حفْص، أميرُ المؤمنِينَ عُمَرُ بنُ الخطَّابِ بْنِ نُفَيْل القُرشيّ العَدوِيّ، ثَّانِي الخلفاءِ الرَّاشِدين. توفِّيَ بالمدينة سنة ٢٣هـ.





قال عبدُ الرَّحمَنِ بْنُ عبْدِ القَارِي[١] رحمه الله: "خَرَجْتُ مع عُمرَ بْنِ الخَطَّابِ في رمضانَ إلى المسجد، فإذا النَّاسُ أوزاعٌ مُتفَرِّقون، يُصَلِّي الرَّجلُ لِنَفْسِه، ويُصلِّي الرَّجُل فيُصَلِّي بِصَلاتِه الرَّهْط، فقال عُمَر: "واللهِ إِنِّي لَأَرَاني لَوْ جَمَعْتُ هَؤُلَاءِ علَى قَارِئٍ واحِدٍ لَكَانَ أَمْثَل"؛ فجَمَعَهم علَى أُبَيِّ بْنِ كَعْب". قال: "ثمّ خرجْتُ معَه ليلةً أُخْرَى، والنَّاسُ يُصَلُّونَ بِصَلَاةِ قَارِئِهِم، فقال عُمَرُ: "نِعْمَتِ البِدْعَةُ هَذِه، والَّتي تَنَامُونَ عنها أفضَلُ مِنَ الَّتي تَقُومُونَ"؛ يَعْني: آخِرَ اللَّيْل، وكان النَّاسُ يَقُومونَ أَوَّلَه"[٢].

قال الإمامُ مُحَمَّد بْنُ الحسَن الشَّيْبانِيّ[٣]، مُعَلِّقاً على هذَا الأثر: "وبِهَذَا كُلِّهِ نَأْخُذ: لَا بَأْسَ بّالصَّلاةِ في شَهْرِ رمَضَان أنْ يُصلِّيَ النَّاسُ تَطَوُّعاً بِإِمَام؛ لِأَنَّ **المُسلمِينَ قَدْ أَجْمَعوا على ذلِك ورَأَوْه حَسَناً**. وقد رُوِيَ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنَّهُ قال: "ما رآه المؤْمنُونَ حسَناً فهو عنْدَ اللهِ حسَن، ومَا رآهُ المسلمونَ قَبيحاً فهُو عِنْدَ اللهِ قبيح"[٤]. انتهى كلامُ مُحَمَّد بْنِ الحسن[٥].

بيَانُ بُطْلانِ الاستِدْلالِ بِقَوْله ﷺ: «مَنْ سَنَّ في الإسْلامِ سُنّةً حَسَنَة»[٦]، وقولِ ابْنِ مَسعُود ﷺ: "مَا رَآهُ المُؤمِنُونَ حسَناً فهُوَ عندَ اللهِ حَسَن"[٧]، وقولِ عُمَر ﷺ: "نِعْمت

---

(١) عبد الرحمن بن عبد القاري المدنيّ، وُلِد في عهد النَّبيّ ﷺ، ويقال أنّ له صُحبة. توفيَّ بالمدِينة سنة ٨٠هـ.

(٢) رواه مالك في "الموطإ" (١/ ١١٤).

(٣) أبو عبدِ الله مُحَمَّد بنُ الحسن الشَّيْبانيّ، مِن علماءِ السَّلف الصالح، مِن تلاميذِ الإمام أبي حنيفة، وروَى عنِ الإمام مالك. توفيِّ سنة ١٨٩هـ.

(٤) لا أصْلَ لهذا الحديثِ مرفوعاً إلى النَّبيِّ ﷺ، إلَّا من طريق سليمان بن عمرو النَّخعيّ، وهو كذَّاب، مُجمَعٌ على أنَّه كان يَضَعُ الحديث؛ انظر: "العِلَل المتَنَاهِية" لابن الجوزي (ص٤٥٢)، و"السِّلسِلة الضعيفة" للألبانيّ (٢/ ١٧). قال الحافظ ابنُ عبدِ الهادي: "[رُوي] مرفوعاً عنْ أنَس بإسناد ساقِط، والأصَحّ: وقْفُه على ابنِ مسعود"، انظر: "كشف الخفاء" للعجلوني (٢/ ١٨٨). وهذا الأثر عنِ ابن مسعود ﷺ، أخرجه: الإمام أحمد في "المسند" (١/ ٣٧٩)، والطبراني في الكبير (ح٨٥٨٢)، والحاكم في المستدرك (٣/ ٨٤)، وغيرهم.

(٥) انظر: "الموطأ"، رواية مُحَمَّد بن الحسن الشَّيْبانيّ (ص٩١).

(٦) تقدم تخريجه (ص٣٤).

(٧) تقدم تخريجه (ص٣٥).





البِدْعَةُ هذِه"[١]**، على جَوَازِ الابْتِدَاعِ في الدِّين؛ وذَلِك في الأَوجُهِ الآتية:**

★ **الوَجْهُ الأَوَّل:** أنّ هذا الفَهْمَ يُؤَدِّي إلى التَّنَاقُض بَيْن أقْوالِ النَّبيّ ﷺ؛ حيْثُ حذَّر في أكثَر مِن حدِيثٍ، مِنَ البِدَعِ بِأُسْلوبِ العُموم، كَقَوْله: «كُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة»[٢] ونحوه.

★ **الوَجْهُ الثَّانِي:** أنّ الصَّحابَةَ ﷺ وأئِمَّةَ الإسلامِ لم يَفْهَموا هذا الفهْم، وكانُوا يُحذِّرُون مِنَ البِدَع مُطلقاً، وإنْ رآهَا النَّاسُ حَسَنة. وتَقَدَّمَتْ بعضُ أقوالهم، ومنها:

- قال ابنُ عُمَرَ رضِيَ الله عنهما: "كُلُّ بِدْعَة ضَلالَة، **وإنْ رآهَا النَّاسُ حَسَنَة**"[٣].

- قال الإمامُ مَالِك رحمه الله: "**مَنِ ابْتَدع في الإسلامِ بِدْعَةً يَرَاهَا حَسنةً**، فقَدْ زعَمَ أَنَّ مُحَمَّداً خَانَ الرِّسَالةَ؛ لأنَّ الله يَقُول: **(الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ)**[٤]؛**فمَا لَمْ يَكُنْ يَوْمَئِذٍ دِيناً، لَا يَكُونُ اليومَ دِيناً**"[٥].

★ **الوَجْهُ الثَّالِث:** أنَّ قَوْلَ النَّبيّ ﷺ: «**مَن سَنَّ في الإسْلامِ سُنَّةً حَسَنَة**» لم يُرِدْ بِه النَّبيُّ ﷺ إحْدَاثَ عِبَادَاتٍ لَا أَصْلَ لها فيما جَاء به مِنَ الدِّين؛ بلْ قَدْ نَهَى عنْ ذَلِك بِقَوْله: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فهُوَ رَدّ»[٦]، وإنَّما المرادُ به، كما بيّن ذلك أهلُ العِلْمِ في شُروحِهم لِلْحَدِيث: أمْران:

الأَوَّل: التَّجْدِيدُ والابْتِكارُ في وَسَائِلِ فِعْلِ الْعِبادَةِ المشْرُوعَة؛ وذَلِك أن تَكُونَ العِبادةُ مَشْروعةً، وتُؤدَّى وفْق سُنَّة النَّبيّ ﷺ، ولكِنْ يَبْتَدِع لها وَسِيلَةً تُؤَدَّى بها؛ مثالُ ذلك:

- تَعْليمُ العِلْم وتحفيظُ القُرآنِ عبَادَاتٌ مَشْروعة، وكَانُوا على عَهْدِ النَّبيّ ﷺ يتعلَّمون العِلْم في المسَاجِدِ سَماعاً مِنَ النَّبيّ ﷺ مُبَاشَرة، كما في الحديث: «ومَا اجْتَمَعَ قومٌ في بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ

---

(١) تقدم تخريجه (ص٣٥).

(٢) تقدم تخريجه (ص١٨).

(٣) تقدم تخريجه (ص٢٣).

(٤) سورة المائدة: ٣.

(٥) تقدم تخريجه (ص٨).

(٦) تقدّم تخريجه (ص٦).





اللهِ، يَتْلُونَ كِتَابَ اللهِ ويَتَدَارَسُونَه بَيْنَهم...»(١). ثمَّ أحْدَثَ مَنْ بَعْدَهُ المدَارِسَ والتعليمَ بواسِطةِ الكُتُب، ثم استجَدَّ التَّعْليمُ بِوَاسِطَةِ الرَّاديو أو المسَجِّل وغَيْرِها مِنْ وَسَائِلِ التَعلُّمِ الحديثَة؛ فلَا يُقالُ أنَّ هذِه بِدَعٌ في الدِّين، وإنَّما هِي بِدَعٌ في الوَسَائِل، لها حُكْمُ غاياتها إذا كانَتْ مَشْرُوعَة. فيكونُ أوّلُ مَن ألَّف كِتاباً يَتعلَّم منه النَّاس، قدْ سنَّ سُنَّةً حسَنة له أجْرُها وأجرُ مَنِ اقْتَدى به في ذلك، بِشَرْطِ أنْ يكونَ في الإسلام، بمعنى: أن تكونَ تِلْكَ الوَسيلَةُ تَتَحقَّقُ بِهَا عِبادةٌ مَشْروعَة في الإسلام، ثَابِتَةٌ عنْ رسولِ اللهِ ﷺ.

وعكْسُ ذلِك: «مَنْ سَنَّ في الإسلامِ سُنَّةً سيِّئَة»(٢)، وذلِك: أن يَأْتِيَ بِوَسيلةٍ يُنشَر بها أمْرٌ مُحرَّم في المجتمَعِ المسلم، فيكونُ عليه وِزْرُها ووِزْرُ مَنِ اقْتَدى بِهِ في ذلك؛ مثالُ ذلك:

- لو فتَح إنسانٌ محلاً لِبَيْعِ أشْرِطةِ الغِناءِ أوِ الأفْلامِ الخَبيثة، فعلَيْهِ إثْمُه وإثمُ مَنِ اقتدَى به في ذلك. كمَا أنَّ على ابْنِ آدمَ قَابيل الَّذي حصَل منه أوّلُ جريمةِ قَتْلٍ ظُلْماً، إثمُه وإثمُ كُلِّ حادِثةِ قتلٍ بِغَيْرِ حقٍّ بعْدَ ذلِك.

الثاني: أنْ يُحْيِيَ سُنّةً قَدْ أُميتَتْ في مُجتمعٍ مِن المجتمَعات، فيكون أوَّلَ مَنْ عَمِلَ بهذه السُّنَّةِ ودَعا إليها، فيَقْتَدِي به النَّاس. وما ورَد في الحديث يُؤيِّدُ هذا المعنى؛ وذلِك أنَّ الرَّجُلَ مِنَ الأنصار الذي جاءَ بِصُرّةٍ مِنْ بَيْتِه اقْتدَى به النَّاس، وكُلٌّ ذهَب إلى بيْتِه وجاءَ بِشَيْءٍ مِنَ الطَّعامِ أوِ الثِّياب، كما ورد في الحديث: "فتَتَابَع النَّاس"، وعِنْدَ ذلك قال النَّبيُّ ﷺ: «مَنْ سَنَّ في الإسْلامِ سُنّةً حسنةً...»(٣). والرَّجُلُ لم يُحدِثْ عِبادَة، وإنَّما كانَ أوَّلَ مَنْ تَصدَّقَ بِذلِك الأسلوب.

★ **الوَجْه الرابع**: أنّ قولَه ﷺ: **«مَنْ سَنَّ في الإسْلامِ سُنّةً حَسَنَة»**(٤) المقصودُ بهِ كمَا تقدَّم: أنْ يكونَ مَا سنَّهُ مَشْروعاً ثابِتاً في الدِّين؛ يَدُلُّ على ذلِك قولُ النَّبيِّ ﷺ: «مَنْ دَعَا

---

(١) أخرجه مسلم (ح٢٦٩٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) تقدم تخريجه (ص٣٤).

(٣) تقدم تخريجه (ص٣٤).

(٤) تقدم تخريجه (ص٣٤).



إلى هُدًى، كانَ له مِنَ الأجْرِ مثلُ أُجُورِ مَن تبِعَه، لَا يَنْقُصُ ذلِك مِنْ أُجُورِهم شيئاً. ومَن دعَا إلى ضَلالَة، كان عليْهِ مِنَ الإثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَن تبِعَه، لا يَنْقُصُ ذلِك مِنْ آثَامِهِم شيئاً»[١]. والهُدَى هو: ما جاءَ عَنِ اللهِ عَجَّلَ في الكتَابِ والسُّنَّة ،كما قال تعالى: **(قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى)**[٢]، وقال: **(وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا)**[٣].

وكان النَّبيُّ ﷺ يقول في خُطَبِه: «أمّا بَعْد، فإنَّ خَيْرَ الحديثِ كتابُ الله، وخيرَ الهَدْيِ هَدْيُ محمدٍ ﷺ، وشَرَّ الأمورِ مُحْدَثاتُها، وكُلَّ بِدْعةٍ ضَلالَة»[٤].

وكان ابنُ مسعود رضي الله عنه يقول: "**إنّمَا هُمَا اثْنَتَان: الكلامُ والهُدَى؛ فأحْسَنُ الكَلامِ كلامُ الله، وأحسنُ الهَدْيِ هدْيُ محمَّدٍ ﷺ. ألَا وإيَّاكُم ومُحْدَثاتِ الأُمور؛ فإنَّ شَرَّ الأمُورِ مُحْدَثاتُها، وكُلَّ مُحْدَثةٍ بِدْعة، وكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلالة**"[٥].

وحذَّر الله عَجَّلَ مِنِ اتِّباعِ ما اخْتَرَعه وأَحْدَثَه البَشرُ، الَّذينَ هُم بِحاجَة إلى أن يُهْدَوْا، لا أنْ يُهْتَدَى بهم؛ قال تعالى: **(أَفَمَن يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَن يُتَّبَعَ أَمَّن لَّا يَهِدِّي إِلاَّ أَن يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ)**[٦].

قال الإمامُ الشَّافِعيّ -رحمه الله- في هذا المعنى: "البِدْعَةُ بِدْعَتَان: بِدْعَةٌ محمودَة، وبِدْعَة مَذْمُومة؛ فمَا وَافَقَ السُّنّةَ فهو مَحْمُود، وما خَالَفَ السُّنّةَ فهُو مَذْمُوم"[٧].

وقال الحافظُ ابنُ حجَر العَسْقَلانيّ رحِمَه الله: "ما كَانَ له أصْلٌ يَدُلُّ عليْهِ الشَّرعُ، فلَيْسَ

---

(١) أخرجه مسلم، ح(٢٦٧٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) سورة البقرة: ١٢٠.

(٣) سورة النور: ٥٤.

(٤) تقدم تخريجه (ص١٨).

(٥) رواه ابن ماجة في سُنَنِه، مرفوعاً إلى النَّبيّ ﷺ، ح(٤٦)، وابنُ أبي عاصِم في "السُّنَّة"، ح(٢٥)، ومتن هذا الأثر موافق لما ورد عن النَّبيّ ﷺ في الأحاديث الصَّحيحة.

(٦) سورة يونس: ٣٥.

(٧) يُراجع: "حلية الأولياء"، لأبي نعيم (٩/ ١١٣)، وفتح الباري (١٣/ ٢٥٣).



بِبِدْعَةٍ"[١].

وقال الشَّاطِبيّ رحمه الله: "مِن حَقِيقَةِ البِدْعَة: أنْ لا يَدُلَّ علَيْها دَليلٌ شَرْعيّ، لا مِن نُصوص الشَّرْع، ولا مِن قَواعِده..."[٢].

★ **الوَجْهُ الخَامس:** قولُ عُمَر رضي الله عنه: "نِعْمَتِ البِدْعَةُ هذِه"[٣] لا يَدُلُّ على جَوَازِ الابْتِدَاع، وإنَّما هو وَصْفٌ لِفِعْلٍ مُعيَّنٍ قد ثَبتَ أنَّهُ سُنّةٌ بِالدَّليل، ودلَّ على سُنِّيَّةِ هذا الفِعْل الَّذي وصَفَه أَمِيرُ المؤمنينَ عُمَرُ رضي الله عنه بأنَّهُ بِدْعَةٌ دلِيلان:

الدَّليل الأول: أنَّ صَلاةَ التَّراويحِ جَمَاعةً في المسْجِدِ ثابِتةٌ في عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ؛ فقد رَوَتْ عائشَةُ رضِي الله عنها: أنَّ رسولَ الله ﷺ خرَج ليلةً في رمضان، فصَلَّى في المسجِد، فصَلَّى رجالٌ وَرَاءَهُ بِصَلاتِه، فَأصْبَح النَّاسُ فتَحَدَّثُوا بِذلك. فاجْتَمَع أكثرُ مِنْهُم، فخَرَجَ رسولُ الله ﷺ الثَّانِيَة فصَلَّوْا بِصَلاتِه، فأصْبَح النَّاسُ فتَحَدَّثُوا بِذلك. فاجْتَمع أهلُ المسْجِدِ اللَّيْلةَ الثالثة، فخرج رسولُ الله ﷺ، فصلَّوْا بِصَلاتِه. فلمّا كانتِ الليلةُ الرَّابِعة، عجَز المسْجِدُ عن أهْلِه، فلم يَخْرُجْ إليهِم رسولُ اللهِ ﷺ إلَّا لِصَلاةِ الفجْر. فلمّا قُضِيَتِ صَلاةُ الفجر، أقْبَل على النَّاس، فتشَهَّدَ ثم قال: «أمّا بَعْد، فإنَّه لم يَخْفَ علَيَّ مَكَانُكُم، ولَكِنِّي خَشِيتُ أن تُفْرَضَ عليْكُم فَتَعْجِزُوا عنْها»[٤].

فدلّ هذا الحديثُ على: أنَّ النَّبيَّ ﷺ صلّى بِبَعْضِ الصَّحابَةِ التَّراويحَ في المسجِد عِدَّة ليالٍ، وبَيَّن سببَ عدَمِ الاسْتِمْرَارِ في ذلك، وهو خشْيَةَ أنْ تُفْرَضَ على النَّاس. وما عَمِلَه عُمَرُ هو أنَّه أعَادَ ما كَان في عَهْدِ النَّبيِّ ﷺ مِن صَلاةِ التَّرْاويح جَماعةً، وجَعَلَه مُستَمِرّاً في سائِر الشَّهْر، لِزوَال السَّببِ الَّذي خَشِيَهُ النَّبيُّ ﷺ. وهذِه سُنّةٌ حسَنة؛ وهي كمَا تقَدَّم: مِن بابِ إحْياءِ السُّنَنِ الثَّابِتَة عن النَّبيِّ ﷺ.

---

(١) فتح الباري (١٣/ ٢٥٣).

(٢) الاعتصام (١/ ١٥١).

(٣) تقدم تخريجه (ص٣٥).

(٤) متّفق عليه، أخرجه البخاري، ح(٩٢٤، ٢٠١٩)، ومسلم، ح(٧٦١).





الدليل الثاني: أنّها مِنْ فِعْلِ عُمَر بنِ الخطَّاب، الخليفةِ الراشد ﷺ؛ وقد أُمِرَ المسْلمونَ بِالأَخْذِ بما سنَّهُ الخلفاءُ الرَّاشِدون، كمَا في قوله ﷺ: «فعَلَيْكُمْ بِسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ المَهْدِيِّينَ الرَّاشِدين؛ تَمَسَّكُوا بها، وعَضُّوا عَلَيْها بِالنَّواجِذ. وَإِيَّاكُمْ ومُحْدَثاتِ الأُمُور؛ فَإِنَّ كُلَّ مُحْدَثَةٍ بِدْعَة، وكُلَّ بِدْعةٍ ضَلَالَة»[١].

فما أحْدَثَه أحدُ الخلفَاءِ الرَّاشِدين، حتَّى لو لم يَكُنْ له أصْل، فقد سَمَّاه النَّبيُّ ﷺ سُنّةً، وأمَر بِالأَخْذِ به، ومَا أحْدَثه المُحْدِثون غيرُ الخُلفَاءِ الرَّاشِدين، فقَدْ سمّاهُ النَّبيُّ ﷺ بدعةً ومُحْدَثاً، ونَهى عنه بقوْلِه: «وَإِيَّاكُم ومُحْدَثَاتِ الأمُور؛ فإنَّ كُلَّ مُحدَثَةٍ بِدْعَة، وكلَّ بِدْعَةٍ ضَلالة».

فلا يَجوز الاستدلالُ بما أُمِر به وسُمِّي "سُنَّة"، على جَوازِ ما نُهِيَ عنه وسُمِّيَ "بِدْعَة"؛ فهَذا مِنَ الاستَدْلالِ بِالشَّيْءِ على ضِدِّه، وهو مِنْ أفْسَدِ الاستِدلال.

الدَّليل الثالث: الإجْماع؛ وهو المقْصودُ بِقوْلِ ابنِ مَسْعود ﷺ: "مَا رآه المؤمنونَ حسَناً، فهو عنْدَ الله حَسَن، وما رآهُ المسلمونَ قبيحاً، فهو عندَ اللهِ قَبيح"[٢]. ويدلُّ علَى أنَّ المرادَ بقَوْله: "مَا رَآهُ المؤمِنُونَ حَسَناً": الإجْماع، قولُ النَّبِيِّ ﷺ: «إنَّ اللهَ لا يَجْمَعُ أُمَّتي على ضَلَالَة، وَيَدُ اللهِ مَعَ الْجَمَاعَة، ومَنْ شَذَّ شَذَّ في النَّار»[٣]. والعُلماءُ لا يُجمِعون على شَيْءٍ إلَّا وقد دلَّ عليه الدَّليل، وتقدَّم أنَّ هذه المسألةَ -وهي: صلاةُ التَّراوِيح جَماعةً في المسْجِد- دلَّ عليْهَا فِعْلُ النَّبيِّ ﷺ، وكوْنُ عُمَرَ ﷺ مِنَ الخلفَاءِ الرَّاشِدينَ الَّذينَ أُمِرَ المسلمُونَ بِالتَّمسُّكِ بسُنَّتِه؛ لِذلِك قال محمّد بنُ الحسنِ الشَّيْبانيّ -رحمه الله- في تعليقِه على حديث عُمَرَ ﷺ الذي قال فيه: "نِعْمَتِ البِدْعَة هذه"[٤]: "... لأنَّ المسلمينَ قَدْ أجْمَعوا على ذلك، ورأَوْه حَسناً"[٥].

---

(١) تقدم تخريجه (ص١٨).

(٢) تقدم تخريجه (ص٣٥).

(٣) أخرجه الترمذي (ح٢١٦٧)، من حديث ابن عمر، وقد صحَّحه الألبانيّ، انظر: "صحيح وضعيف سنن الترمذي".

(٤) تقدّم تخريجه (ص٣٥).

(٥) الموطأ، رواية مُحَمَّد بن الحسن (١/ ٣٥٥).








والمسلمون قدْ قبِلوا ما أحْدَثَه الخلفاءُ الرَّاشِدون؛ مثْل: الأَذَانِ الأوَّل لِصَلاةِ الجُمُعة، وإخراجِ زَكاةِ الفِطْرِ عنِ الحمْل الَّذي في البَطْن، اللَّذيْن سنَّهُما عُثمَان رضي الله عنه.

وبهذا يتبيَّن بطلانُ قولِ مَن زعَم أنّ قوْلَ ابنِ مسْعود رضي الله عنه: "ما رآهُ المؤمنونَ حسَناً، فهو عند الله حسَن"[١] يَدُلّ على: أنَّهُ يَجُوزُ لآحَادِ العُلماءِ الابْتِداعُ في الدِّينِ إذَا رَأَى ذلِكَ حَسَناً؛ حيْثُ تبيَّنَ أنَّ المرادَ بهذا القَوْل: الإجْمَاع.

(١) تقدّم تخريجه (ص٣٥).





وُجُوبُ الإنْكَارِ عَلَى مَنْ أَحْدَثَ بِدْعَةً أَوْ عَمِلَ بِهَا، وَلَوْ كَانَ قَصْدُهُ حَسَنًا وَظَاهِرُهَا حَسَنًا.

تقدَّم إنكارُ النَّبيِّ ﷺ على الثَّلاثةِ الَّذين أرادُوا الانقطاعَ لِلطَّاعة، والإكثارَ مِنَ العِبادة، فلَمَّا أُخبِروا بعبادةِ الرَّسول ﷺ، كأنّهم تقَالُّوها -أي: رأوْها قلِيلَة- وأرادُوا أنْ يَزيدُوا عليها، فقالوا: "وأيْن نحنُ مِنَ النَّبيِّ ﷺ؟ فقدْ غُفِرَ له ما تقدَّم مِن ذنْبِه ومَا تأخَّر". قال أحدُهم: "أمَّا أنا، فإنِّي أصلِّي اللَّيْلَ أبداً". وقال آخَر: "أنا أصُومُ الدَّهْرَ ولا أُفْطِر". وقال آخر: "أنا أعْتَزِل النِّسَاءَ فلا أتزوَّجُ أبداً". فجاء النَّبيُّ ﷺ فقال: «أَنْتُمُ الَّذِينَ قُلْتُمْ كَذَا وكَذَا؟ أمَا وَاللهِ إِنِّي لَأَخْشَاكُمْ لِلَّهِ وَأَتْقَاكُمْ لَهُ، لَكِنِّي أَصُومُ وَأُفْطِر، وأُصَلِّي وَأَرْقُد، وَأَتَزَوَّجُ النِّسَاء؛ فَمَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي، فَلَيْسَ مِنِّي»(١).

فهذا نصٌّ صَريحٌ في إنْكَارِ النَّبيِّ ﷺ على هؤلاءِ الذينَ ابْتَدَعوا وزَادوا على هدْيِ النَّبيِّ ﷺ، مع أنّ قصْدَهم حَسَن، ومَا أرادوا فِعْلَه حَسنٌ في مِيزانِ العُقول؛ لَكِنَّه في ميزان الشَّرع مذْمُوم مَرذُول، كمَا قال ﷺ: «فمَنْ رغِبَ عَنْ سُنّتي، فلَيْسَ مِنِّي».

وكان الصَّحابةُ رضي الله عنهم يَقتَدونَ بِالنَّبيِّ ﷺ في الإنكارِ على مَنْ أحْدَث في الدِّين، ولو كان قَصْدُه حسناً، وظاهِرُ بدْعتِه حسَنة؛ يَدُلُّ على ذلك: فِعْلُ الصحابيِّ عبدِ اللهِ بْنِ مَسْعودٍ رضي الله عنه؛ حيث أنكَر على قومٍ اجْتمَعوا في المسْجد لِلذِّكْرِ الجمَاعِيِّ وعَدِّ الذِّكر؛ حيثُ كانوا يَعُدُّون الذِّكْرَ المطْلَقَ الَّذي لم يَرِدْ تحْدِيدُ عددِه في النُّصوص.

قال أبو مُوسَى الأشْعَرِيّ(٢) رضي الله عنه لِعبْدِ الله بنِ مسْعودٍ رضي الله عنه: "يا أبا عبْدِ الرَّحمن، إنِّي رأيتُ في المسْجِدِ آنِفاً أمْراً أنكَرْتُه، ولم أرَ -والحمْدُ لله- إلَّا خَيْراً". قال: "فما هو؟"، فقال: "إنْ عِشْتَ فستَراه". قال: "رأيتُ في المسْجِدِ قَوْماً حِلَقاً جُلوساً يَنتَظِرونَ الصَّلاة، في كُلِّ حَلْقةٍ رجُل، وفي أيْديهِمْ حَصًى، فيقول: "كَبِّروا مِائَة"، فيُكبِّرونَ مِائة، فيقول: "هلِّلُوا مِائة"، فيُهلِّلُون مِائة، ويقول: "سبِّحُوا مِائَة"، فيُسبِّحون مِائَة. قال: "فمَاذَا قُلتَ لهم؟"، قال: "ما

---

(١) تقدّم تخريجه (ص٣٣).

(٢) الصحابيّ الجليل أبو موسى عبدُ الله بنُ قيْس الأشعريّ. توفِّيَ بِالكوفة سنة ٤٤هـ.





قُلْتُ لهم شيئاً، انتِظَارَ رأْيِك" أو "انتِظارَ أمْرِك"، قال: "أفلَا أَمَرْتَهم أنْ يَعُدُّوا سيِّئَاتِهم، وضمِنْتَ لهم أنْ لا يَضِيع مِنْ حسَناتِهم؟". ثمّ مضَى ومَضَيْنا معه، حتّى أتَى حَلْقَةً مِن تِلْك الحِلَق، فوَقف عليْهِم فقَال: "مَا هَذا الَّذِي أرَاكُم تَصْنَعون؟"، قالوا: "يا أبا عبدِ الرَّحمن، حَصىً نَعُدُّ بهِ التَّكْبيرَ والتَّهليلَ والتَّسْبيح"، قال: "فعُدُّوا سيِّئاتِكم، فَأنَا ضَامِنٌ أنْ لا يَضِيعَ مِنْ حسَناتِكم شَيْء. وَيْحَكُمْ يا أُمَّةَ مُحمَّد! مَا أسْرَع هَلَكَتَكُم! هَؤلاء صحابةُ نبيِّكُم ﷺ مُتَوَافِرون، وهذه ثِيَابُه لم تَبْلَ، وآنيَتُهُ لم تُكْسَر. **والَّذي نَفْسي بِيَدِه! إنَّكُم لَعَلَى مِلَّةٍ هي أَهْدَى مِن مِلَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ، أوْ مُفتَتِحُو بَابَ ضَلَالَة!**"، قالوا: "واللهِ -يا أبَا عبدِ الرحمن- مَا أرَدْنا إلَّا الخَيْر"، قال: "وَكَمْ مِن مُريدٍ لِلْخَيْرِ لَنْ يُصِيبَه"(١).

وهذا المَنْهَجُ الَّذي نَهَجَه هذا الصَّحابِيُّ الجَليلُ فيه فوائدُ عظِيمة، يَنْبغِي لِلمُسلِم أن يستفيدَ منها؛ منها:

أوَّلاً: أنّ هؤلاءِ الَّذينَ أنكَر عليهم عبدُ اللهِ بنُ مَسعودٍ رضي الله عنه قصْدُهُم حسَن، كمَا قالوا: "ما أرَدْنا إلاَّ الخَيْر"، وكمَا قال أبو مُوسَى الأشعَرِيّ: "ولم أرَ -والحمْدُ لله- إلَّا خيْراً"؛ حيثُ أرادوا التَّعاوُنَ على الذِّكْر والإكْثارَ منه.

ثانياً: أنَّ هذا الفِعْلَ الَّذي فَعَلوه حسَنٌ بمِيزَانِ العَقْل، وهذا الَّذي دفَعَهم إلى فِعْلِه؛ إلَّا أنَّ الصَّحابيَّ ابنَ مَسعودٍ رضي الله عنه وزَنَه بميزانِ الشَّرع، كما قال تعالى: (**اللَّهُ الَّذِي أَنزَلَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ وَالْمِيزَانَ**)(٢)، فتبيَّن له بِه أنَّه بابُ هَلَكة؛ لِذلِك قال لهم: "ما أسرَع هلكَتَكم!". فإنَّ مِنْ أسْبابِ الهَلَكةِ الخروجَ عنِ السُّنَّة، والزِّيَادةَ على شريعةِ محمّدٍ ﷺ بالبِدعَ والمحدَثات.

ثالثاً: أنكرَ عليهم عَدَّ الذِّكْر، وتَحْدِيدَ عددِ الذِّكر المُطْلَق؛ وذلِك أنَّ التَّكبيرَ والتَّهليلَ والتَّسبيحَ لم يَرِدْ تَحْديدُه بِعَدَدٍ إلَّا بعْدَ الصلواتِ المكتوبة؛ وهذا ما يُسمَّى بِالبِدَع الإضَافِيَّة، وهو: أنْ يُضاف إلى العِبادةِ الوَارِدَة في النُّصوصِ عَددٌ أو هيْئةٌ أو صِفةٌ لم تَرِدْ فيها، كما أنكَر عليْهِمْ الاجْتماعَ على الذِّكر.

---

(١) أخرجه الدارمي، رقم(٢١٠)، وصحّحه الألباني، انظر: السلسلة الصحيحة، رقم(٢٠٠٥).

(٢) سورة الشورى: ١٧.



رابعاً: في قول ابن مسعود رضي الله عنه: "هؤلاءِ صَحابةُ نبيّكم ﷺ مُتوافِرون": إرشادٌ منه إلى: أنَّه كان يَنْبَغي عليهم أنْ يَسْأَلُوا الصَّحابةَ عن هذا الأمْرِ قبْل أنْ يَفْعَلوه. **وفي هذا قاعدةٌ عظيمةٌ** في التَّعامُل مع المحدَثاتِ والمستَجدَّات، أو ما يَستَحْسِنُه الإنسان، وهي: سُؤالُ أهْلِ العِلْمِ الرَّاسِخِينَ عنها قبْل فِعْلها.

خامساً: في قوله: "**والَّذي نَفْسِي بيَده! إنّكم لَعَلَى مِلَّةٍ هِيَ أهْدَى مِنْ مِلَّةِ مُحمَّدٍ ﷺ، أوْ مُفْتَتِحُو بابَ ضلَالَة!**": دِلالةٌ على: أنَّ الَّذي يُحدِثُ البِدَعَ ويَعْمَلُ بها، واقِعٌ في أمْرَيْنِ سيِّئيْن:

الأوَّل: كأَنَّهُ يَرى أنَّ فِعْلَه أكمَلُ وأفْضَلُ مِنْ هَدْيِ النَّبيِّ ﷺ؛ لِذلِك ترَك هدْيَ النَّبيِّ ﷺ إلى تِلْك الطريقةِ التي استحسنَها.

الثاني: وُقُوعهُ في بابٍ مِنْ أبوابِ الضَّلَال، لِقَوْلِه ﷺ: «وكُلّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة»[١].

سادساً: مِن الفوائدِ الهامَّة: أنه يَنبغي على المسلم: أنْ يقْتديَ بصَحابةِ النَّبيِّ ﷺ في إنْكَارِ البِدع.

سُئِلَ الإمامُ أحمد رحمه الله: "الرَّجلُ يصومُ ويُصلّي ويَعْتكِف أحَبُّ إليك، أو يتَكَلَّمُ في أهلِ البِدَع؟"، فقال: "إذا قامَ وصَلَّى واعْتَكَفَ فإنَّما هُو لِنَفْسِه، وإذا تَكَلَّمَ في أهْلِ البِدَعِ فإنَّما هو لِلْمُسلِمين؛ هذا أفْضَل"[٢].

قولُه: "فإنَّما هو لِلْمُسْلِمين؛ هذا أفْضَل"؛ مُرَادُه: أنَّهُ إذا بيَّن حالَ أهْلِ البِدَع، وكشَفَ ضَلالَهم، وحذَّرَ مِنْهُم، كانَ ذلِك نفعاً لِلمُسلمين؛ وهو أفْضَلُ مِنْ حَيْثُ الثَّواب.

وذكَرَ شيخُ الإسلامِ ابْنُ تَيمِيَّة رحمه الله: أنَّ تحذِيرَ الأُمَّة مِنَ البِدَعِ والقَائِلِينَ بِها وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ المسلمين[٣].

---

(١) تقدّم تخريجه (ص١٨).

(٢) مجموع الفتاوى (٢٨/ ٢٣١).

(٣) نفس المرجع السابق.





مَا وَرَدَ عَنِ الْعُلَمَاءِ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ بَعْضِ الْبِدَعِ.

أوَّلاً: بِدْعةُ الاحْتِفالِ بمَوْلِدِ النَّبيّ ﷺ:

مِنَ العباداتِ اللَّازمةِ لِصِحَّةِ الإيمانِ وكمالِه: محبَّةُ اللهِ تعالى، ومحبَّةُ النَّبيّ ﷺ، وما يَتَّصِلُ بهما. وقد أحدثَ الناسُ أعمالاً، زعمُوا أنّها مِنْ لوازِمِ محبَّةِ المصطفى ﷺ، ومِنْ حقِّهِ على أُمَّتِهِ، وأنَّ فاعِلَها يُؤجَرُ عليها. ومِن هذه الأعمالِ المحدَثَةِ: الاحتفالُ بِمَوْلِدِ النَّبيّ ﷺ.

وقد بيَّنَ إمامُ أهلِ السُّنَّةِ، ومُفتِي المملكة السُّعوديَّةِ، سماحةُ الشيخِ عبدِ العزيزِ بنِ عبدِ اللهِ بنِ باز[1] -رحمه الله- هذه المسألةَ بَياناً مُفصَّلاً.

ومعلومٌ أنَّ الشَّيْخَ ابنَ باز -رحمه الله- يَنهَجُ نَهْجَ العلماءِ السَّائرينَ على طريقةِ السَّلفِ الصَّالحِ وأهلِ الحديثِ، مِنَ الدّعوةِ إلى أخْذِ الدِّينِ من الكتابِ والسُّنَّةِ، وأنْ يُعيدَ المسلمونَ جَميعَ أحوالِهم وأَوْضَاعِهم في جانبِ العقيدةِ والشَّريعةِ، والأخْلاقِ والسُّلوكِ، إلى ما كان عليه السَّلفُ الصَّالحِ. كما يَدْعُونَ إلى التوحيدِ، ويُحَذِّرونَ مِنَ الشِّرْكِ. ويَدْعُونَ إلى السُّنّةِ والاتّباعِ، ويُحذِّرونَ مِنَ الغلُوِّ والبِدعِ والمُحْدَثاتِ، والعِصْيان. ويَرَوْنَ أنَّ ما كانَ دِيناً على عهدِ النَّبيّ ﷺ وصحَابتِهِ والتّابعينَ، فهو الَّذي يَجِبُ أنْ يسيرَ عليهِ المسلمون اليوم، وما زادَ عليه مِمَّا يُنْسَب إلى الدِّين، فهو بِدْعةٌ مُحْدَثة، وما نقصَ فهو تفريطٌ وتَقْصير.

سُئِلَ سماحةُ الشيخِ عبدِ العزيزِ بنِ باز -رحمه الله- عن حُكمِ الاحْتِفالِ بِمَوْلِدِ النَّبيّ ﷺ، فحمِدَ اللهَ وأثْنَى عليهِ، وصلَّى على النَّبيّ ﷺ، ثم قال:

"والجوابُ: أنْ يُقال: لَا يَجوزُ الاحْتِفالُ بِمَوْلِدِ الرَّسولِ ﷺ، ولَا غيرِه؛ لأنَّ ذَلِك مِنَ البِدَعِ المُحْدَثةِ في الدِّين؛ لِأَنَّ الرَّسولَ ﷺ لم يَفعلْه، ولا خُلَفاؤُه الرَّاشِدون، ولا غيرُهم مِنَ الصَّحابة

---

(١) أبو عبدِ الله عبدُ العزيز بنُ عبدِ الله آل باز، مِن الأئمَّةِ المجتهدين في القرنَيْن الرابع عشر والخامس عشر الهجريَّيْن، مُفْتِي عامّ بِالمملكة العربيَّة السُّعوديَّة، ورئيسُ هيئَةِ كِبارِ العلماء فيها (سابقاً). توفِّيَ بمكَّةَ سنَة ١٤٢٠هـ.





رِضْوَانُ اللهِ على الجميع، ولَا التَّابِعونَ لهم بإحْسان في القُرونِ المُفَضَّلة؛ وهُمْ أعْلَمُ النَّاسِ بِالسُّنَّة، وأكْمَلُ حُبًّا لِرَسولِ اللهِ ﷺ، ومُتابَعةً لِشَرْعِه مِمَّنْ بَعْدَهم.

وقد ثبتَ عنِ النَّبيِّ ﷺ أنه قال: «مَنْ أحْدَثَ في أمْرِنا هذا ما لَيْسَ مِنْهُ فهو رَدٌّ»[١]؛ أي: مَرْدودٌ عليه. وقال في حديث آخَر: «فعلَيْكُمْ بِسُنَّتي وسُنَّةِ الخُلفاءِ المَهْدِيِّينَ الرَّاشِدين؛ تَمسَّكوا بها، وعَضُّوا عليها بالنَّواجِذ. وإيَّاكُم ومُحدَثَاتِ الأمُور؛ فَإنَّ كُلَّ مُحدَثة بِدْعَة، وكُلَّ بِدْعةٍ ضَلالَة»[٢]. ففِي هَذَيْنِ الحدِيثَيْنِ تَحذيرٌ شديدٌ مِن إحْداثِ البِدَعِ والعَملِ بها.

وقد قال سبحانَه في كِتابِه المُبِين: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا**﴾[٣]، وقال ﷻ: ﴿**فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾[٤]، وقال سبحانَه: ﴿**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**﴾[٥]...، وقال تعالى: ﴿**الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا**﴾[٦]. والآياتُ في هذا المعنى كَثِيرة.

وإحداثُ مِثلِ هذه المَوالِد يُفْهَم منه: أنَّ اللهَ سبحانَه لم يُكْمِلِ الدِّينَ لِهَذِهِ الأُمَّة، وأنَّ الرَّسولَ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ لم يُبَلِّغْ ما يَنبَغِي لِلأُمَّةِ أنْ تَعْمَلَ به، حتى جاءَ هَؤُلاءِ المتَأَخِّرون، فأَحْدَثُوا في شَرْعِ اللهِ مَا لم يَأْذَنْ به، زَاعِمِين أنّ ذَلِك مِمَّا يُقَرِّبُهم إلى الله. وهذا –بِلَا شَكّ– فيهِ خَطَرٌ عظيم، واعْتِراضٌ على اللهِ سبحانَه، وعلى رسُولِهِ ﷺ. واللهُ سبحانَه قَدْ أكْمَلَ لِعِبادِه الدِّين، وأتَمَّ عليهِمُ النِّعْمة. والرَّسولُ ﷺ قد بلَّغَ البَلاغَ المبِين، ولم يَتْرُكْ طَرِيقاً يُوصِلُ إلى الجنَّةِ ويُباعِدُ مِنَ النَّارِ، إلَّا بَيَّنَهُ لِلأُمَّة، كما ثبَتَ في الحديث الصَّحِيح، عن عبدِ اللهِ بنِ عَمْرٍو رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: «إنَّهُ لَمْ يَكُنْ نَبِيٌّ قَبْلِي إلَّا كَانَ حَقًّا عليْهِ

---

(١) تقدّم تخريجه (ص٦).

(٢) تقدّم تخريجه (ص١٨).

(٣) سورة الحشر: ٧.

(٤) سورة النور: ٦٣.

(٥) سورة الأحزاب: ٢١.

(٦) سورة المائدة: ٣.





أَنْ يَدُلَّ أُمَّتَهُ عَلَى خَيْرِ مَا يَعْلَمُه لَهُمْ، ويُنْذِرَهُمْ شَرَّ مَا يَعْلَمُهُ لَهُمْ»(١).

ومعلومٌ أنَّ نَبِيَّنا ﷺ هُوَ أفْضَلُ الأنْبِيَاءِ وخَاتَمُهُم، وأكْمَلُهم بَلَاغاً ونُصْحاً؛ فلَوْ كَانَ الاحتِفَالُ بِالمَوَالِدِ مِنَ الدِّينِ الَّذِي يَرْضاهُ اللهُ سبحانَه، لَبيَّنَهُ الرَّسولُ ﷺ لِلْأُمَّة، أو فعَلَه في حياتِه، أو فعَلَه أصْحابُه ﷺ؛ فلَمَّا لم يَقَعْ شيءٌ مِنْ ذَلِك، عُلِمَ أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الإسْلامِ في شَيْءٍ؛ بلْ هُوَ مِنَ المُحْدَثاتِ التي حذَّرَ الرَّسولُ ﷺ مِنْها أُمَّتَه، كما تقَدَّم ذِكْرُ ذلك في الحدِيثَيْنِ السَّابِقَيْن.

وقَدْ جاءَ في معناهُما أحَاديثُ أُخَر، مِثْلُ قولِه ﷺ في خُطبَةِ الجمُعَة: «أَمَّا بَعْدُ، فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرَّ الْأُمُورِ مُحْدَثَاتُها، وَكُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة»(٢)؛ رواه الإمام مسلم في صحيحه، والآياتُ والأحاديثُ في هذا الباب كثيرة.

وقد صرَّح جَماعةٌ مِنَ العُلَماءِ بإنْكارِ المَوَالِد، والتَّحْذيرِ منها، عمَلًا بِالأَدِلَّةِ المذكورةِ وغيرِها.

وخالَفَ بعْضُ المتَأخِّرين، فأجَازَها إذا لم تَشْتَمِلْ على شَيْءٍ مِنَ المنْكرَات، كَالغُلُوِّ في رَسُولِ اللهِ ﷺ، وكَاختِلَاطِ النِّساءِ بالرِّجال، واستِعْمالِ آلَاتِ الملاهِي، وغيرِ ذلِك مِمَّا يُنْكِرُهُ الشَّرْعُ المطَهَّر، وظَنُّوا أنَّها مِنَ البِدَعِ الحَسَنة.

والقَاعِدَةُ الشَّرْعِيَّة: رَدُّ ما تنَازَع فيه الناسُ إلى كتابِ الله، وسُنَّةِ رسولِه محمَّدٍ ﷺ، كما قال ﷻ: **﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾**(٣)، وقال تعالى: **﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾**(٤).

وقد رَدَدْنا هذهِ المسألةَ -وهي: الاحْتفالُ بِالموالِدِ- إلى كتابِ اللهِ سبحانَه، فوَجَدْناه يأمُرُنا باتِّباعِ الرَّسولِ ﷺ فيما جاءَ به، ويُحَذِّرُنا عمَّا نَهى عنه، ويُخْبِرنا بأنَّ اللهَ سبحانَه قد أكمَل لهذه الأُمّة دِينَها، وليس هذَا الاحتِفالُ مِمَّا جاءَ به الرَّسولُ ﷺ؛ فيكونُ ليس مِنَ الدِّين الذي

---

(١) صحيح مسلم، ح(١٨٤٤).

(٢) تقدّم تخريجه (ص١٨).

(٣) سورة النساء: ٥٩.

(٤) سورة الشورى: ١٠.





أكْملَه اللهُ لَنا، وأمَرَنا باتِّباعِ الرَّسولِ فيه. وقَدْ رَدَدْنا ذلك أيضاً إلى سُنَّةِ الرَّسول ﷺ، فلَمْ نَجِدْ فيها أنَّهُ فَعَلَه، ولَا أمَرَ به، ولَا فعَلَه أصحابُه ﷺ؛ فعَلِمْنا بِذَلِك: أنَّهُ لَيْسَ مِنَ الدِّين؛ بل هَوَ مِنَ الْبِدعِ المُحْدَثَةِ، ومِنَ التَّشَبُّهِ بِأَهْلِ الكِتَاب مِنَ اليَهودِ والنَّصَارَى في أعيادِهم.

وبذَلِك يَتَّضِحُ لِكُلِّ مَنْ له أدْنَى بَصِيرةٍ ورَغْبَةٍ في الحقّ، وإنصافٍ في طلَبِه: أنَّ الاحْتِفَالَ بِالمَوَالِدِ ليس مِنْ دِين الإسَلام؛ بلْ هو مِنَ البِدَعِ المُحْدَثات، التي أمَرَ اللهُ سبحانَه ورسولُه ﷺ بِتَرْكِهَا والحذرِ منها. ولَا يَنبغِي لِلْعاقِل أنْ يَغْتَرَّ بِكَثْرَةِ مَنْ يَفْعَلُه مِنَ النَّاسِ في سَائِرِ الأقْطار؛ **فإنَّ الحقَّ لا يُعرفُ بِكَثْرَةِ الفَاعِلين، وإنَّما يُعْرَفُ بِالأَدِلَّة الشَّرعيَّة**، كما قال تعالى عن اليهودِ والنّصارى: **(وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَارَى تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ)**[1]، وقال تعالى: **(وَإِن تُطِعْ أَكْثَرَ مَن فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَن سَبِيلِ اللَّهِ)**[2].

ثم إنّ غالِبَ هذِهِ الاحتِفَالاتِ بِالمَوَالِد -مع كَوْنِها بِدْعَة- لَا تَخْلُو مِنِ اشْتِمالِها على منكَراتٍ أُخْرَى، كاخْتِلاطِ النِّساءِ بِالرِّجَال، واستِعْمالِ الأغَاني والمعَازِف...، وغيْرِ ذلك مِنَ الشُّرور.

وقد يَقَعُ فيها مَا هو أعظمُ مِنْ ذَلِك، وهو الشِّركُ الأكْبَر؛ وذلِك بِالغُلوّ في رسولِ اللهِ ﷺ، أو غيرِه مِنَ الأَوْلِيَاء، ودُعَائِه والاسْتِغَاثَةِ به وطلَبِه المَدَد، واعتقادِ أنَّه يَعْلَمُ الغَيْب، ونحوِ ذلِك مِنَ الأمور الكُفْريَّة التي يَتعَاطَاها الكثيرُ مِنَ النَّاس، حينَ احتِفَالِهم بِمَوْلِد النَّبيّ ﷺ، وغيْرِه مِمَّن يُسَمُّونَهم بِالأَوْلِياء.

وقد صحَّ عن رسولِ اللهِ ﷺ أنَّه قال: «إِيَّاكُمْ وَالْغُلُوَّ فِي الدِّينِ! فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِالْغُلُوِّ فِي الدِّينِ»[3]، وقال عليه الصَّلاةُ والسَّلام: «لَا تُطْرُونِي كَمَا أَطْرَتِ النَّصَارَى عِيسَى

---

(١) سورة البقرة: ١١١.

(٢) سورة الأنعام: ١١٦.

(٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، أخرجه أحمد، ح(٣٢٤٨)، والنسائي، ح(٣٠٥٧)، وابن ماجة، ح(٣٠٢٩)، والحاكم، ح(١٧١١)، وقال: "صحيح على شرط الشيخيْن".





ابْنَ مَرْيَم. إِنَّمَا أَنَا عَبْدٌ؛ فَقُولُوا: "عَبْدُ اللهِ وَرَسُولُهُ"»[١].

ومِنَ العَجَائِبِ والغَرَائِب: أنَّ الكَثِيرَ مِنَ النَّاسِ يَنْشَطُ ويَجتَهِدُ في حُضورِ هذهِ الاحْتِفالَاتِ المبتَدَعَة، ويُدَافِع عنها، ويتَخلَّفُ عمَّا أَوْجَبَ اللهُ عليْهِ مِنْ حُضورِ الجُمَعِ والجمَاعَات، ولَا يَرْفَعُ بِذَلِك رأْساً، ولَا يَرى أنَّه أتى مُنكَراً عظِيماً. ولا شَكَّ أنَّ ذَلِك مِنْ ضعْفِ الإيمانِ وقِلَّةِ البَصِيرة، وكثْرةِ ما رَانَ على القُلوبِ مِنْ صُنوفِ الذُّنوبِ والمعَاصِي. نَسْأَلُ اللهَ العَافِيَةَ لنا ولِسائرِ المسلمين.

ومِنْ ذَلِك: أنَّ بعضَهم يظُنُّ أنّ رسولَ الله ﷺ يَحْضُر المَوْلِد؛ ولهَذا يَقومُونَ له مُحَيِّينَ ومُرَحِّبين؛ وهَذَا مِنْ أعْظَمِ البَاطِل، وأقْبَحِ الجَهْل. فإِنَّ رسولَ اللهِ ﷺ لَا يَخْرُجُ مِنْ قَبْرِهِ قَبلَ يومِ القِيامَة، ولَا يتَّصلُ بِأحَدٍ مِنَ النَّاسِ، ولا يَحضُر اجتِمَاعَاتِهم؛ بَلْ هو مُقِيمٌ في قَبْرِهِ إلى يومِ القِيامَة، ورُوحُه في أعْلَى عِلِّيِّين، عِنْدَ ربِّه في دَارِ الكَرامةِ، كما قال الله تعالى في سورةِ (المؤمنون): **﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيِّتُونَ * ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ﴾**[٢]، وقال النَّبيُّ ﷺ: «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَة، وَأَوَّلُ مَنْ يَنْشَقُّ عَنْهُ الْقَبْرُ، وَأَوَّلُ شَافِعٍ، وأَوَّلُ مُشَفَّعٍ»[٣]؛ عليه مِنَ رَبِّه أفْضَلُ الصَّلاة والسَّلام.

فهذِه الآيَةُ الكَريمةُ والحدِيثُ الشَّريفُ، ومَا جَاءَ في مَعْناهُما مِنَ الآياتِ والأحَاديث، كلُّها تَدُلُّ علَى أنَّ النَّبيَّ ﷺ وغيْرَه مِنَ الأَمْوَات، إنَّما يَخْرُجُون مِن قُبورِهم يومَ القِيامَة. وهذا أَمْرٌ مُجمَعٌ عليهِ بَيْنَ عُلَمَاءِ المسلِمين، لَيْسَ فِيهِ نِزَاعٌ بَيْنَهم. فيَنْبَغي لِكُلِّ مُسلِمٍ التَّنبُّهُ لهذِهِ الأُمُورِ، والحَذَرُ مِمَّا أحْدَثَه الجُهَّالُ وأشْباهُهُم، مِنَ البِدَعِ والخُرافَاتِ التي ما أَنْزَلَ اللهُ بها مِن سُلطان. واللهُ المسْتَعَان، وعليه التُّكْلَان، ولَا حَوْل ولَا قُوَّةَ إلَّا بِه"[٤]. انتَهى كلامُ الشيْخِ ابنِ باز رحمه الله.

---

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (ح٣٤٤٥)، من حديث عمرَ رضي الله عنه.

(٢) سورة المؤمنون: ١٥، ١٦.

(٣) أخرجه مسلم (ح٢٢٧٨)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) مجموع فتاوى ابن باز (١/ ١٧٨).





وخلاصَتُه: أنَّ الاحْتِفالَ بِالمَوْلِدِ النَّبوِيِّ ليْسَ مِنَ الإسْلامِ في شَيءٍ، وأنَّهُ بِدْعةٌ مُحْدَثَةٌ، يَجِبُ تَرْكُها؛ وذلك أنَّهُ لم يَدُلَّ عليهِ دليلٌ مِنَ الكتابِ أوِ السُّنَّة، ولم يَفعَلْهُ النَّبيُّ ﷺ ولا صَحابتُه، ولا أهْلُ القرونِ المفَضَّلةِ، وأنَّهُ حادِثٌ، ومِنَ التَّشبُّه بالنَّصارَى وغيرِهم، وأنَّ محبَّةَ النَّبيِّ ﷺ تَتَحقَّقُ بِدُونِه، كمَا تحقَّقتْ عندَ السَّلَفِ الصالِحِ.

وقدِ اتَّفقَ أَهْلُ العِلمِ السَّائرينَ على نَهجِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، على أنَّ الاحتفالَ بِالمَوْلِدِ النَّبويِّ أَوْ غيرِه، أمرٌ مُحْدَثٌ مُبتَدَعٌ في الدِّينِ، وأنَّهُ لم يُؤْثَرْ عنِ النَّبيِّ ﷺ ولا عنْ صَحابتِه، ولَا عَنِ التَّابعينَ ولَا تابِعيهِم، ولَا عنِ الأَئِمَّةِ الأَرْبعةِ ونحوِهِم، رحِمَهُمُ اللهُ أجْمَعين. واشْتَدَّ إنْكارُهُم هَذهِ البِدْعةِ المُحْدَثَةِ؛ فمِنْ ذَلِك:

- ما ورَدَ في "المدْخَل": "فصْل في المَوْلِد: ومِنْ جُمْلةِ مَا أحْدَثُوهُ مِنَ البِدَعِ: اعْتِقَادُهم أنَّ ذلِك مِنْ أكْبَرِ العِبادَات، وأظهَرِ الشَّعَائِرِ: ما يَفعلُونه في شهر ربيعٍ الأوَلِ مِنَ المَوْلِد. وقدِ احْتَوَى على بِدَعٍ ومُحرَّمَاتٍ جملة..."[(١)].

- وقال الشيخُ تاجُ الدِّينِ الفاكِهَانِيّ[(٢)] رحمه الله، عِنْدمَا سُئِلَ عنِ الاجْتِماعِ الَّذِي يفعلُه بعضُ النّاسِ في شهرِ ربيعِ الأوَّل، يُسَمُّونَه "المَوْلِد"، هل له أَصْلٌ في الشَّرْعِ؟ أو هُوَ بِدْعَةٌ وحَدَثٌ في الدِّين؟ فقالَ: "لَا أَعْلَمُ لهذَا المؤلِدِ أصْلًا في كِتَابٍ ولَا سُنَّةٍ، **ولَا يُنْقَلُ عملُه عَنْ أحَدٍ مِن عُلماءِ الأُمَّة، الَّذينَ هُمُ القُدْوَةُ في الدِّين، المُتَمَسِّكونَ بآثَارِ المُتَقَدِّمين؛ بَلْ هو بِدْعةٌ أحْدَثَهَا البَطَّالون، وشهْوَةُ نَفْسٍ اغْتَنَى بِهَا الأَكَّالُون"**[(٣)].

- وقال شيخُ الإسْلامِ ابنُ تَيْمِيَّة، رحمه الله: "وأمّا اتِّخاذُ مَوْسِمٍ غيرِ المَوَاسِم الشَّرعِيَّة، كبَعْضِ لَيالي شَهْرِ ربيعِ الأوَّل، التي يُقال إنَّها ليلةُ المَوْلِد، أو بَعْضِ لَيالي رجَب، أو ثامِنَ عَشرَ ذِي

(١) المدخل (٢/ ٢)، لأَبي عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ الْعَبْدَرِيُّ، الشهيرُ بابْنِ الحاجِّ المالكيّ.

(٢) أبو الحسن عليُّ بن مُحَمَّد الرّبعيّ، فقيهٌ مالِكيّ، قَيْرَوانِيُّ الأصل، مِن علماءِ القرن الخامس. توفِّيَ بتونس سنة ٤٧٨هـ.

(٣) المَوْرِدُ في عمَلِ المَوْلِد، بِواسطة كتاب "رسائل في حُكم الاحْتِفال بِالمَوْلِد النَّبويّ" (١/ ٨، ٩).





الحِجَّة؛ فإنَّها مِنَ البِدَع التي لم يَسْتَحِبَّها السَّلَفُ ولم يَفْعَلُوها"(١).

- وقال محمَّد عبدُ السلامِ خضير الشُّقَيْريّ رحمه الله، في كتابِه "السُّنَنُ والمبتدَعَاتُ المتَعَلِّقَةُ بِالأَذْكارِ والصَّلَوَات": "فَاتِّخاذُ مَوْلِدِه ﷺ مَوْسِماً، والاحتفالُ به: بِدْعةٌ مُنْكَرة، وضَلالةٌ لم يَرِدْ بها شَرْعٌ ولا عَقْل. ولَوْ كان في ذَلِك خَيْرٌ، فكَيْفَ يَغْفُلُ عنه أبُو بَكْرٍ وعُمَرُ وعُثْمَانُ وعليّ، وسائِرُ الصَّحَابة رضوانُ الله عليهم، والتَّابِعون وتابِعوهم، والأئِمَّةُ وأتبَاعُهم؟ لا شَكَّ أنَّهُ مِمَّا أحْدَثَه المتَصَوِّفَةُ الأَكَّالُون البَطَّالون، أصحابُ البِدع"(٢).

- قال فضيلةُ الشَّيْخِ مُحَمَّد بنِ صالح العُثَيمِين(٣) -رحمه الله- مُبيِّناً الحُكْمَ الشَّرعِيَّ في الاحتِفَال بمَوْلِد النَّبِيّ ﷺ: "نرى أنَّه لا يَتِمُّ إيمانُ عَبْدٍ حتى يُحِبَّ الرَّسُولَ ﷺ، ويُعظِّمه بِمَا يَنبَغي أن يُعظِّمَه فيه، وبما هو لَائقٌ في حقِّه ﷺ.

ولا رَيْبَ أنَّ بِعْثَةَ الرَّسولِ عليه الصَّلاةُ والسَّلام، ولا أقولُ مَوْلِدَه، بَلْ بِعْثَته؛ لِأنَّه لم يَكُن رسولاً إلَّا حينَ بُعِثَ، كمَا قال أهلُ العلم: "نُبِّئَ بِ(اقْرَأْ)، وأُرسِلَ بِ(المُدَّثِّر)، لا رَيْبَ أنَّ بعثتَهُ عليه الصَّلاةُ والسَّلامُ خيرٌ لِلإنْسَانيَّة عَامَّة، كما قال تعالى: (**قُلْ يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا الَّذِي لَهُ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ لَا إِلَهَ إِلاَّ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ فَآَمِنُواْ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ النَّبِيِّ الْأُمِّيِّ الَّذِي يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَكَلِمَاتِهِ وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ**)(٤).

وإذا كانَ كذَلِك، **فإِنَّ مِنْ تَعْظِيمِه وتَوْقيرِه والتَّأَدُّبِ معَه واتِّخاذِه إمَاماً ومَتبوعاً: ألَّا نتجاوزَ ما شرَعَه لنا مِنَ العِبَاداتِ؛ لأنَّ رسولَ الله ﷺ تُوفِّيَ ولمْ يَدَعْ لأُمَّتِه خَيْراً إلَّا دَلَّهم عليه وأمَرَهم به، ولا شَرًّا إلَّا بيَّنَهُ وحذَّرَهُم منه.**

وعلى هَذا، فليْسَ مِن حقِّنا -ونحنُ نُؤْمِنُ بِهِ إمَاماً مَتْبُوعاً- أن نَتَقَدَّم بيْنَ يدَيْه بِالاحْتِفَال

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٥/ ٢٩٨).

(٢) السننُ والمبتَدَعات المتعلّقة بِالأذْكار والصَّلَوَات (١/ ١٣٩).

(٣) أبو عبد الله مُحَمَّد بنُ صالح العُثَيْمين، مِنَ الأئمة المجتهدين في القرنَيْن الرَّابع عشر والخامس عشر الهجريين، كان عضواً في هيئة كبار العلماء بالمملكة العربيَّة السعوديَّة. توفِّيَ بمكة سنة ١٤٢١هـ..

(٤) سورة الأعراف:١٥٨.



بمَوْلِده أو بمَبْعثِه. والاحْتِفالُ يَعْنِي الفَرحَ والسُّرُورَ وإظْهَارَ التَّعظِيم؛ وكلُّ هذا مِنَ العِبادَاتِ المقَرّبةِ إلى الله، فلَا يجوزُ أن نُشَرّعَ مِنَ العِبَاداتِ إلَّا ما شرَعَهُ الله ورسولُه.

وعليه، فَالاحْتِفالُ بِه يُعتبَر مِنَ البِدْعة، وقد قال النَّبيُّ ﷺ: «كلّ بِدْعةٍ ضَلالة»[1]؛ **قال هذه الكلمةَ العَامَّةَ، وهو ﷺ أعْلَمُ النَّاسِ بمَا يقولُ، وأفْصَحُ النَّاس بما يَنْطِق، وأنْصَحُ النَّاسِ فيما يُرشِدُ إليه**. وهذا الأمرُ لا شَكَّ فيه، لم يَسْتَثْنِ النَّبيُّ ﷺ مِنَ البِدَعِ شيئاً لا يكونُ ضَلالَة، [إلَّا ما ورَد عنِ الخلفَاءِ الرَّاشِدِين[2]]. ومَعلُومٌ أنَّ الضَّلَالةَ خِلافُ الهُدَى؛ ولهذَا قال ﷺ في آخِر الحدِيث: «وكُلّ ضَلالَةٍ في النَّار»[3]. ولو كان الاحتفالُ بمَوْلِده ﷺ مِنَ الأمُورِ المحْبُوبةِ إلى اللهِ ورسولِه لكَانَتْ مَشْروعة، ولو كانَتْ مَشْروعَةً لَكَانَتْ محْفوظَة؛ لأَنَّ الله تعَالى تَكَفَّلَ بِحِفْظِ شريعتِه، ولَوْ كانَتْ مَحْفوظَةً ما تركَها الخُلَفَاءُ الرَّاشِدون، والصَّحابةُ، والتَّابِعون لهم بإحسان، وتابِعوهم. فلَمَّا لم يَفْعَلوا شَيئاً مِنْ ذلِك، عُلِم أنّه لَيْسَ مِنْ دِينِ الله.

والَّذِي أنْصَحُ بِهِ إخْوَاننا المُسلِمينَ عامَّة: أنْ يتَجنَّبوا مِثْلَ هذه الأمورِ الَّتِي لَمْ يَتَبَيَّنْ لهُمْ مَشرُوعِيَّتُها، لا في كِتابِ اللهِ، ولا في سُنَّةِ رسُولِه ﷺ، ولا في عَمَلِ الصَّحابَةِ ﷺ، وأنْ يَعْتَنُوا بمَا هو بَيّنٌ ظاهرٌ مِن الشَّريعَة، مِنَ الفرائضِ والسُّنَن المَعْلومَةِ، وفِيها كِفَايةٌ، وصلاحٌ لِلْفَرْدِ، وصَلَاحٌ لِلْمُجْتَمَع..."[4].

وبِدْعةُ الاحتفالِ بِالمَوْلِدِ النَّبَوِيّ أُحدِثَتْ في القَرْنِ الخَامِسِ الهجْريّ بمِصْر، على يَد حَاكِمِ الدَّوْلةِ العُبَيْدِيَّةِ التي تُسَمَّى "الفَاطِمِيَّة"؛ وهي دَوْلَةٌ ضَالَّة بَاطِنِيَّة. ولم يَكُنْ الاحْتِفَالُ بِالمَوْلِد النَّبَوِيّ مَعْروفاً عنْدَ المسلِمين، ولا يَعْمَلُ به أحَدٌ مِنَ المسلِمينَ قَبْلَ ذلِك، وخاصَّةً في القُرونِ

---

(١) تقدّم تخريجه (ص١٨).

(٢) ما بين المعكوفتين ليس من كلام الشيخ العثيمين، وإنما أوردتُه للبيان؛ وذلك أنّ ما أحدثه الخلفاءُ الراشدون سُنَّة، كما نصّ على ذلك النبيُّ ﷺ بقوله الذي تقدم: «فعليكم بسُنّتي وسُنّة الخلفاء المهديّين الراشدين...»، وتقدَّمت الإشارة إلى هذا المعنى، انظر: (ص٢٨).

(٣) طرف من حديث جابر عند النسائي، ح(١٥٧٨)، وأصله في مسلم، ح(٨٦٧).

(٤) فتاوى الشيخ مُحمَّد الصالح العثيمين، إعداد وترتيب أشرف عبد المقصود (٦/ ١٢٦).



المفَضَّلة.

وهيَ مِنَ التَّشَبُّهِ بِالنَّصَارَى الَّذِين يَحْتَفِلون بِمِيلَادِ المسِيحِ عليه السلام وغيْرِه؛ وقَدْ قالَ ﷺ: «مَنْ تَشَبَّه بِقَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»(١).

ثانياً: البِدَعُ في شَهْرَيْ رجَب وشَعْبان:

ومَنَ البِدَعِ المحْدَثةِ: ما يَفعَلُه بعضُ النَّاس في شَهْرَيْ رجَب وشعْبان؛ ومِنْ هذه البِدَع:

★ **أوَّلاً: ما يتعَلَّق بالصَّلاة**: فقَدْ أَحْدثَ النَّاسُ أنواعاً مِنَ الصَّلوَاتِ التي لم يَرِدْ فيها خبَرٌ صحيحٌ عن رسولِ الله ﷺ، ولا عن صحابتِه؛ فمِنْ ذلك:

- **صلاةُ الرَّغائِب**، في أوَّلِ خميسٍ مِنْ رجَب، وجَعَلُوا لها تَسبيحاً وقراءةً خاصَّة.

قال الإمامُ النّوَوِيُّ -رحمه الله- عندَ الكلامِ على حديث: لَا تَخُصُّوا يَوْمَ الجُمُعَةِ بِصِيَامٍ، وَلَا لَيْلَهَا بِقِيَامٍ(٢): "واحْتَجَّ بهِ العُلَماءُ على كَراهَةِ هذهِ الصَّلاةِ المبتَدَعَةِ الَّتي تُسَمَّى "الرَّغَائِب"؛ قَاتَل اللهُ واضِعَها ومُخْتَرِعَها؛ فإنَّها بِدْعةٌ مُنْكَرة مِنَ البِدَع التي هِيَ ضَلالةٌ وجَهالَة، وفيها مُنْكَراتٌ ظَاهِرة"(٣).

وقال ابنُ حَجَر العَسقَلانيّ رحمه الله: "لَا أَصْلَ لها"(٤).

وقال الذَّهَبِيّ(٥) رحمه الله: "حَدِيثُهَا بَاطِلٌ بِلَا تَرَدُّد"(٦).

وقال ابنُ تيميَّة رحمه الله: "صلاةُ الرَّغائِبِ بِدْعَة باتِّفاقِ أئِمَّةِ الدِّين، لم يَسُنَّها رسولُ اللهِ ﷺ، وَلا أحدٌ مِنْ خُلَفائِه، ولا اسْتَحبَّها أحَدٌ مِنْ أئِمَّة الدِّين، كمَالِكٍ والشَّافعيّ وأحْمَد وأبي

---

(١) أخرجه أبو داود، رقم٤٠٣١، وصحَّحه الألبانيّ، انظر: "إرواء الغليل"، رقم(٢٣٨٤).

(٢) نص الحديث: «لَا تَخُصُّوا يَوْمَ الْجُمُعَةِ بِصِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الْأَيَّامِ، وَلَا تَخُصُّوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ اللَّيَالِي»، صحيح ابن حبان، ح(٣٦١٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. قال الشيخ شعيب الأرنؤوط: "إسناده صحيح".

(٣) شرح صحيح مسلم (٨/ ٢٠).

(٤) فتح الباري (١١/ ٥٥).

(٥) شمسُ الدِّين أبو عبد الله محمَّدُ بنُ أحمد بنِ عثمان التّركمانيَ الدمشقيَ، المشهور بالذَّهبيَ، مِن علماء القرن الثامن الهجري، صاحب كتاب "سيَر أعلام النبلاء". توفي سنة ٧٤٨هـ.

(٦) سيَر أعلام النبلاء (٢٣/ ١٤٣).



حنيفة والثَّوريِّ والأَوْزاعيِّ واللَّيْثِ وغَيْرِهم. والحديثُ المَرْوِيُّ فيها كَذِبٌ بِإجْمَاعِ أَهْلِ المعْرِفة بِالحديث، وكذَلك الصَّلاةُ الَّتي تُذْكَرُ أوَّلَ لَيْلةِ جُمُعةٍ مِنْ رَجَب، وفي لَيْلَةِ المِعْرَاج، وأَلْفِيَّة نِصْفِ شَعْبَان، والصَّلاةُ يَوْمَ الأحَدِ والاثْنَيْن وغَير هذَا مِنْ أيَّامِ الأُسْبوع"(١).

- **ومِن تلْك الصَّلواتِ المُبْتَدَعة: صلاةُ لَيْلَةِ المِعْراج**؛ فقَدِ اتَّفَقَ أئمَّةُ السُّنَّةِ على أنَّ صَلاةَ لَيْلةِ سَبْعٍ وعِشْرينَ غيرُ مَشْروعَة، وأنَّها ممَّا أُحْدِثَ في دِينِ الله.

- **ومِنَ الصَّلوَاتِ المُبْتَدَعة: مَا سُمِّيَ بـ"صَلاةِ البَرَاءَةِ"**، لَيْلَةَ النِّصْفِ مِنْ شَعْبان، ويُروَى فيها حديثٌ بَاطِل؛ قال الإِمَامُ العِرَاقيّ(٢): "حَديثٌ باطِلٌ، روَاهُ ابنُ ماجَة مِنْ حَدِيثِ عَلِيّ: "إذَا كَانَتْ لَيْلَةُ النِّصْفِ مِنْ شَعْبَان، فقُومُوا لَيْلَها، وصُومُوا نَهارَها"، وإسْنَادُهُ ضَعيف"(٣).

- **ومِنْ تِلك الصَّلواتِ المُبْتَدَعة: صلاةُ سِتِّ ركعَاتٍ في لَيْلَةِ النِّصْفِ مِنْ شَعْبانَ** بِنِيَّةِ دَفْعِ البَلاءِ وطُولِ العُمُر، والاسْتِغْنَاءِ عَنِ النَّاسِ، فَهِي بِدْعَة؛ قال الإمامُ النَّوَوِيُّ رحمه الله: "صلاةُ رجَبٍ وشَعْبانَ بِدْعَتَانِ مُنْكَرَتَانِ قَبيحَتَان"(٤).

★ **ثانياً: مَا يَتعلَّقُ بالصِّيام**: مِنَ المعْلومِ أنَّ شَهْرَ رجَبٍ كغَيْرِه مَنَ الأشهُر؛ قال ابنُ حَجَر رحمه الله: "لم يَرِدْ في فَضْل شهْرِ رجَب، ولَا في صِيَامِه، ولَا في صيامِ شَيْءٍ منه مُعيَّنٍ، ولا في قِيَامِ لَيْلَةٍ مَخْصُوصَةٍ فيه، حديثٌ صحِيحٌ لِلْحُجّة. وقَدْ سَبَقَني إلى الجَزْمِ بِذَلِك: الإمامُ أبو إسمَاعِيلَ الهَرَوِيُّ الحَافِظ"(٥).

أمَّا شَهْرُ شَعْبَان، فقَدْ شُرِعَ فيه كثرةُ الصِّيَام؛ قالتْ عائِشةُ ﵂: "كان رسولُ اللهِ يَصُومُ حتَّى نَقُولَ: لَا يُفْطِر، ويُفْطِرُ حتَّى نَقُولَ: لَا يَصُوم. ومَا رأيْتُ رسُولَ اللهِ اسْتَكْمَلَ صيامَ شَهْرٍ

(١) مجموع الفتاوى (٢٣/ ١٣٤).

(٢) أبو الفضل زَيْنُ الدِّينِ عبدُ الرَّحيم بنُ الحسيْن العراقيّ، مِن أئمَّة المذهبِ الشَّافعيّ بالقرن الثامن الهجري. توفِّيَ بالقاهرة سنة ٨٠٦هـ.

(٣) المغني عن حمل الأسفار (١/ ٦٣٤).

(٤) انظر: "السُّنن والمبتَدَعات" (ص١٤٤).

(٥) تبيين العجب بما ورد في فضل رجب (ص٣).



قطُّ إلَّا رمَضَان. ومَا رأيتُه في شهرٍ أكْثَرَ مِنْهُ صِياماً في شَعْبَان"، وفي رواية: "كان يَصومُ شعبانَ إلَّا قَلِيلاً"(١).

ومِنَ البِدَعِ: أنَّ بعضَ النَّاسِ يَصُومُ رجباً وشَعْبانَ ورمضَانَ كامِلةً مُتَّصِلَة، أو يُكْثِرُ الصَّوْمَ في رجَب، ويَظُنُّ أنَّ ذَلِك مُستَحَبٌّ مَشْروع. قال ابنُ القَيِّم(٢) رحمه الله: "ولَمْ يَصُمْ ﷺ الأَشْهُرَ الثَّلاثةَ سَرْداً كما يَفْعلُه بعضُ النَّاس، ولَا صَام رجَباً قطّ، ولا اسْتَحَبَّ صِيَامَه؛ بلْ رُوِيَ عنْهُ النَّهْيُ عَنْ صِيَامِه؛ ذَكَرَهُ ابْنُ ماجة"(٣).

و"كان عُمَرُ بْنُ الخطَّابِ يَضْرِبُ أكُفَّ الرِّجَالِ في صَوْمِ رجب حتَّى يَضَعُوها في الطَّعام، فيقول: "رجَب، ومَا رجَب؟ إنَّما رجَب شَهْرٌ كان يُعَظِّمُه أهْلُ الجاهِلِيَّة، فلَمَّا جاءَ الإسلامُ تُرِك"(٤).

★ **ثالِثاً: مِنَ البِدَعِ المُحْدَثَة: الاحْتِفالُ لَيْلَةَ سَبْعٍ وعشرين مِنْ شَهْر رجَب**، الَّتي تُسَمَّى "لَيْلَةَ المِعْراج"، وقراءةُ قصَّةِ المِعْرَاج؛ وهَذَا خَطَأٌ وضَلالٌ مِنْ عِدَّةِ أَوْجُه:

الوَجْهُ الأوَّل: أنَّه لم يَثْبُتْ أنَّ المِعْرَاجَ كانَ ليلةَ سبعٍ وعشرين مِنْ رجَب، وإنَّما هِيَ أخْبارٌ لا دَلِيلَ عليها.

الوَجْهُ الثَّاني: لم يحتفِلْ بها رسولُ اللهِ ﷺ ولَا صَحَابتُه، ولم يَخُصَّها بِشَيءٍ مِنَ الذِّكْرِ أوِ الصَّلاةِ أوِ الدُّعاء.

الوَجْهُ الثَّالث: أنَّ قِصَّةَ الإسراءِ والمِعْراجِ المنْسُوبةَ إلى ابْنِ عبَّاسٍ –رضي الله عنهما– قِصَّةٌ ضَعيفَةٌ بَاطِلَة، فيها مِنَ الأَخْطاءِ والبَاطِلِ الشَّيْءُ الكَثير، ولم يَصُحَّ فِيها إلَّا كلِمَاتٌ قَلِيلَة. وكذَلِكَ قِصَّةُ ابنِ السُّلطَانِ الَّذي مَا كانَ يُصلِّي إلَّا في رَجَب؛ وهذِه قِصَّةٌ مَكْذوبة مُفْتَرَاةٌ،

---

(١) رواه مسلم، ح(١١٥٦).

(٢) شمسُ الدِّينِ أبو عبدِ الله مُحَمَّد بْنُ بِكْر، المعروف بابنِ قيِّم الجوزيَّة، تعلَّم على أصولِ المذهب الحنبليّ، وهو مِنَ الأئمَّة المجتهِدين في القرن الثامن الهجري. توفِّيَ بدمشق سنة ٧٥١هـ.

(٣) زاد المعاد في هدْي خير العباد (٢/ ٦١).

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة، رقم(٩٧٥٨)، والطبراني في "الأوسط"، رقم(٧٦٣٦).



تَحرُمُ قراءَتُها ورِوَايتُها إلّا لِلْبَيان[١].

ومثْلُ هذه القصص يَغترّ بها الجُهّال، فيَتهاوَنُون بِالصَّلاة، ويَتَمَسَّكونَ بِالبِدَع؛ وهذا ما يُريدُه أعْدَاءُ الإسْلامِ الَّذِينَ يَخْتَرِعُون هذه القِصَص، ويَنْشُرون البِدَعَ بَيْنَ النَّاس.

(١) انظر: "البدع الحولية"، رسالة ماجستير، لعبد الله التويجري (١/ ٢٦٢).



الْخَاتِمَة

تَمَّ بِعَوْنِ اللهِ تعَالَى في هذهِ الرِّسالةِ إيرادُ الأقوالِ النَّيِّراتِ مِنْ كتابِ اللهِ تعَالَى وسُنَّةِ رسُولِه ﷺ، وأقْوالِ الصَّحَابَةِ وأئمَّةِ الإسلام، التي تدُلُّ على تَحْرِيمِ الابْتِداعِ في الدِّين، والعَمَلِ بالمُحْدَثاتِ والبِدَع، وإيرادُ الأدِلَّةِ القَاطِعةِ على ذَلِك، ووُجُوبِ الحَذَرِ والتَّحْذيرِ مِنْها، وتُبيِّن بَعْضَ آثارِها السيِّئةِ وعَوَاقِبِها الوَخِيمَةِ على المسلِمينَ أفراداً وجماعَات.

كما تبيَّن أنَّ كُلَّ البِدَع سَيِّئَة، وأنْ ليْسَ في الدِّين بِدَعٌ حَسَنَة، وإنّما السُّننُ الحسنةُ تكونُ في الوَسائِلِ الَّتي تُؤدَّى بِها العِبَادَات، أو في إحْياء السُّنَنِ الَّتي أُمِيتَتْ، أو أنْ يكونَ المسلمُ أوَّلَ مَن يَعملُ بها في مُجتَمَع، فيُقتَدَى به في ذلك.

وتَبيَّن إنْكَارُ أئمَّةِ الإسلامِ لِبدْعَةِ الاحْتِفالِ بمَوْلِدِ النَّبيِّ ﷺ، وما يَكونُ فيهَا مِنَ المنكَرَاتِ والمحْدَثات، وإنكارُهم بَعْضَ البِدَعِ في شَهْرَيْ رجَب وشَعبان.

وأنْصَحُ مَنْ يَقْرَأُ هذِه الرِّسالةَ مِنَ المسلِمِينَ والمسْلِمَات: أنْ يكُونَ مِنَ الَّذينَ شرَح اللهُ صدُورَهُم لِلإسْلام، فكَانوا على نُورٍ مِن ربِّهم، كما قَال تعَالى: (**أَفَمَن شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ فَهُوَ عَلَى نُورٍ مِّن رَّبِّهِ**)[١]؛ فيكون على بَيِّنةٍ ونورٍ في دِينِه، فيَفْعل ما يَفعلُه مِن العِبادَاتِ على نورٍ ودَلِيلٍ واتِّباعٍ للنَّبيِّ ﷺ وأهْلِ العِلْم والذِّكْر، ويترُك ما يتْرُكُه عَنْ عِلْمٍ ودَليلٍ وبَيِّنَةٍ واتِّباع، ولا يكون إمَّعَةً يَفعلُ ما يفعَلُه النَّاسُ، إنْ أحسَنُوا أحسَنَ، وإنْ أساؤُوا أسَاءَ، كما يُرَجِّح في دِينِه جانِبَ الحذَرِ والحيطةِ في جانبِ المحرَّماتِ والمتَشَابِهات، ويَجعل نصْبَ عَيْنَيْه قولَ اللهِ ﷻ: (**لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُو اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا**)[٢]، وقولَه سبحانه: (**وَإِن تُطِيعُوهُ تَهْتَدُوا**)[٣].

قال الصَّحَابيُّ الجليلُ عبدُ اللهِ بنُ مسعودٍ رضي الله عنه: "الاقْتِصادُ في السُّنَّةِ أحْسَنُ مِنَ الاجْتِهادِ في

---

(١) سورة الزمر: ٢٢.

(٢) سورة الأحزاب: ٢١.

(٣) سورة النور: ٥٤.



البِدْعَة"[١].

وقال الحسَنُ[٢] -رحمه الله- فِي مَنْ كَثُر عمَلُه وكَانَ مُبْتَدِعاً: "صاحِبُ البِدْعَةِ لا يَزْدَادُ اجْتِهَاداً صِيَاماً وصَلَاةً، إلّا ازْدَادَ مِنَ اللهِ بُعْدًا"[٣].

وفي الخِتام، إتْماماً لِلفَائِدة، وإحَاطةً بِتفاصيلِ البِدَعِ التي وقَع فيها كثيرٌ مِنَ المسلِمينَ في كثِيرٍ مِنَ البِلادِ الإسلاميَّة، لِلْحَذَر والتَّحْذير منها، أُوصي القارئَ الكريمَ بِقراءةِ كتَابَيْن هما:

أوَّلاً: "البِدَعُ الحَوْلِيَّة"، لِلدُّكتورِ عبْدِ اللهِ بنِ عبدِ العزيزِ التُّوَيجِريّ.

ذكَر فيه المؤلِّفُ أشْهرَ البِدَعِ المنتَشِرةِ في كثيرٍ مِنْ بِلادِ المسلمين، والتي تتكرَّر في كلِّ شهْرٍ مِن شُهورِ السَّنَةِ الهِجْريَّة، مُسْتَشْهِداً بِكَلامِ الأئِمَّةِ الأَعْلام وبعْضِ العُلماء، على كَوْنِ هذه الأمُور مُبْتَدَعة، لَيْسَ لها أصْلٌ مِنَ الكِتابِ أوِ السُّنَّة أوِ الإجْمَاع.

ثانياً: "وكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَة"، لمحمَّد المنتَصر الرِّيسُوني رحمه الله، تحقيق: الشيخ عبدِ الرَّحمن بنِ أحمد الجمّيزي.

ذكَر فيهِ المؤلِّفُ أهَمَّ البِدَعِ في العقَائدِ، ثم بِدَع العِبَادَات، ثم بِدَع العَادَات. بيَّنَ فيه البِدْعَةَ، ومَصْدَرها، وحُكْمَها، والتَّحْذيرَ منها، مُسْتَنِداً على الدَّليلِ الصَّحيح مِنَ الكِتابِ والسُّنَّةِ وأقوالِ أهْل العلْمِ، في التَّحذِيرِ مِن البِدَع عامَّة، ومِن تِلْك البِدْعةِ بخَاصَّة.

هذا، وأَسْأَلُ اللهَ ﷻ أنْ تكونَ هذِهِ الرِّسالةُ خالِصةً صَوَاباً، وأنْ يَنفعَ بها. والحمدُ لله أوَّلًا وآخِرًا. وصَلَّى الله وسَلَّمَ على نبيِّنا محمّدٍ وعلى آلِه وأصحابِه أجمعين.

(١) رواه الدارمي، رقم(٢٢٣)، والحاكم، رقم(٣٥٢)، واللفظ له، وقال: "إسناده صحيح على شرطهما"، وصحّحه الألبانيّ، صحيح الترغيب والترهيب (ص٣٧).

(٢) أبو سعيد الحسنُ بنُ يسار البصريَ، مِنَ التَّابعين. كان إمامَ أهل البصرة في زمانه. توفِّيَ سنة ١١٠هـ.

(٣) الاعتصام للشاطبي (١/ ٢٧)، وهو في "البدع والنهي عنها" لابن وضاح، رقم(٦٦).





الفهارس





فهرس الآيات









فهرس الأحاديث













فهرس الآثار













فهرس تراجم الأعلام




www.alukah.net

شبكة
الألوكة





فهرس المراجع

- القرآن الكريم.

- الإبانة الكبرى، أبو عبد الله عبيد الله بن مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن حمدان العُكْبَري، المعروف بابن بَطَّة العكبري، ت: رضا معطي، وعثمان الأثيوبي، ويوسف الوابل، والوليد بن سيف النصر، وحمد التويجري، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض.

- أحاديث في ذم الكلام وأهله، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن الحسن الرازي المقرئ، ت: د. ناصر بن عبد الرحمن بن مُحَمَّد الجديع، دار أطلس للنشر والتوزيع، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

- الإحكام في أصول الأحكام، أبو مُحَمَّد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي الظاهري، ت: الشيخ أحمد مُحَمَّد شاكر، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

- إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، إشراف: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان،ط٢، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥م.

- الاعْتِصَام، إبراهيم بن موسى بن مُحَمَّد اللخمي الغرناطي، الشهير بالشاطبي، ت: الجزء الأول: د. مُحَمَّد بن عبد الرحمن الشقير، الجزء الثاني: د. سعد بن عبد الله آل حميد، الجزء الثالث: د. هشام بن إسماعيل الصيني، دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢٩هـ-٢٠٠٨م.

- البدع الحولية، عبد الله بن عبد العزيز بن أحمد التويجري، دار الفضيلة للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- البدعة، د. عزّت عطية.

- البدع والنهي عنها، أبو عبد الله مُحَمَّد بن وضاح بن بزيع المرواني القرطبي، ت: عمرو عبد المنعم سليم، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، مكتبة العلم، جدة، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٦هـ.

- تبيين العجب بما ورد في فضل رجب، ابن حجر العسقلاني.

- تحفة الأحوذي بشرح "جامع الترمذي"، أبو العلا مُحَمَّد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفورى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

- تفسير ابن كثير: تفسير القرآن العظيم، أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي، ت: سامي بن مُحَمَّد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- تفسير البغوي: معالم التنزيل في تفسير القرآن، محيي السّنّة، أبو مُحَمَّد الحسين بن مسعود بن مُحَمَّد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٠هـ.

- تفسير السعدي: تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان، عبد الرحمن بن ناصر بن عبد الله السعدي، ت: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠ م.

- تفسير الطبري: جامع البيان في تأويل القرآن، مُحَمَّد بن جرير بن يزيد بن كثير بن غالب الآملي، أبو جعفر





الطبري، ت: أحمد مُحَمَّد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

- تفسير القرآن العظيم لابن أبي حاتم، أبو مُحَمَّد عبد الرحمن بن مُحَمَّد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم، ت: أسعد مُحَمَّد الطيب، مكتبة نزار مصطفى الباز، المملكة العربية السعودية، ط٣، ١٤١٩هـ.

- تفسير مجاهد، أبو الحجاج مجاهد بن جبر التابعي المكي القرشي المخزومي، ت: الدكتور مُحَمَّد عبد السلام أبو النيل، دار الفكر الإسلامي الحديثة، مصر، ط١، ١٤١٠هـ-١٩٨٩م.

- التوسل: أنواعه وأحكامه، أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، ت: مُحَمَّد عيد العباسي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠١م.

- جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً من جوامع الكلِم، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السَلامي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي، ت: الدكتور مُحَمَّد الأحمدي أبو النور، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.

- حقيقه السُّنّة والبِدْعة: الأمر بالاتباع والنّهْي عن الابتداع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي، ت: ذيب بن مصري بن ناصر القحطاني، مطابع الرشيد، ١٤٠٩هـ.

- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم أحمد بن عبد الله بن أحمد بن إسحاق بن موسى بن مهران الأصبهاني، السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ-١٩٧٤م. دار الكتاب العربي، بيروت، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، طبعة ١٤٠٩هـ.

- ذم التأويل، أبو مُحَمَّد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن مُحَمَّد بن قدامة الجماعيلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي، ت: بدر بن عبد الله البدر، الدار السلفية، الكويت، ط١، ١٤٠٦هـ.

- زاد المعاد في هدي خير العباد، مُحَمَّد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيِّم الجوزية، ت: مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، مكتبة المنار الإسلامية، الكويت، ط٢٧، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

- سلسلة الآثار الصحيحة: الصحيح المسند من أقوال الصحابة والتابعين، أبو عبد الله الداني بن منير آل زهوي، راجعه: عبد الله بن صالح العبيلان، دار الفاروق، ط١، (ج١: ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣ م، ج٢: ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م).

- سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها، أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١.

- سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمّة، أبو عبد الرحمن مُحَمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.

- سنن ابن ماجة، ابن ماجة -وماجة اسم أبيه يزيد- أبو عبد الله مُحَمَّد بن يزيد القزويني، ت: شعيب الأرنؤوط، عادل مرشد، محمَّد كامل قره بللي، عَبد اللّطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.





- سنن أبي داود، أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، ت: شعَيب الأرنؤوط، محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط١، ١٤٣٠هـ-٢٠٠٩م.

- سنن البيهقي، البيهقي.

- سنن الترمذي، محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى، ت: أحمد محمد شاكر (ج١، ٢)، ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج٣)، وإبراهيم عطوة عوض المدرس في الأزهر الشريف (ج٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، ط٢، ١٣٩٥هـ-١٩٧٥م.

- السُّنَّة، أبو بكر بن أبي عاصم، وهو: أحمد بن عمرو بن الضحاك بن مخلد الشيباني، ت: محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٠هـ.

- السنن والمبتدعات المتعلِّقة بالأذكار والصلوات، محمد بن أحمد عبد السلام خضر الشقيري الحوامدي، تصحيح: محمد خليل هراس، دار الفكر.

- سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م.

- شرح أصول اعتقاد أهل السنة للالكائي، أبو الأشبال حسن الزهيري آل مندوه المنصوري المصري، مصدر الكتاب: دروس صوتية قام بتفريغها موقع الشبكة الإسلامية: http://www.islamweb.net.

- شرح السُّنّة، محيي السُّنّة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي، ت: شعيب الأرنؤوط، محمد زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، دمشق، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- شرح النووي على مسلم: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، أبو زكريا محيي الدِّين يحيى بن شرف النووي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ط٢، ١٣٩٢هـ.

- شرحُ مُسْنَد الشَّافِعِيّ، عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم، أبو القاسم الرافعي القزويني، ت: أبي بكر وائل محمَّد بكر زهران، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية إدارة الشؤون الإسلامية، قطر، ط١، ١٤٢٨هـ-٢٠٠٧م.

- الشريعة، أبو بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي، ت: د. عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي، دار الوطن، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط٢، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

- صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي، ت: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.

- صحيح البخاري: الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، ت: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

- صَحِيحُ التَّرْغِيب وَالتَّرْهِيب، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، مكتَبة المعارف لِلنَشْرِ والتوزيْع، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

- صحيح مسلم: المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله ﷺ، مسلم بن الحجاج أبو





الحسن القشيري النيسابوري، ت: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- صحيح وضعيف سنن الترمذي، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، مصدر الكتاب: برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية.

- طبقات الحنابلة، أبو يعلى.

- ظلال الجنة في تخريج السنة، (مطبوع مع كتاب "السُّنّة" لأبي بكر بن أبي عاصم)، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني، المكتب الإسلامي، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

- العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، ت: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان. ط٢، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

- فتاوى الشيخ محمد الصالح العثيمين، إعداد وترتيب أشرف عبد المقصود.

- فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر أبو الفضل العسقلاني الشافعي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ١٣٧٩هـ. ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج وتصحيح: محب الدِّين الخطيب، تعليق: عبد العزيز بن عبد الله بن باز.

- كتاب التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، ضبط وتصحيح جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

- كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، إسماعيل بن محمد العجلوني الجراحي، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر،١٣٥١هـ.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدِّين بن منظور الأنصاري الرويفعي الإفريقي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط٣، ١٤١٤هـ.

- المجتبى من السنن: السنن الصغرى للنسائي، أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي، ت: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢، ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، أبو الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي، ت: حسام الدين القدسي، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر،١٤١٤هـ- ١٩٩٤م.

- مجموع الفتاوى، تقيّ الدِّين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني، ت: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، المدينة النبوية، المملكة العربية السعودية، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- مجموع فتاوى العلامة عبد العزيز بن باز رحمه الله، عبد العزيز بن عبد الله بن باز، أشرف على جمعه وطبعه: محمد بن سعد الشويعر.

- المدخل، أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد العبدري الفاسي المالكي، الشهير بابن الحاج، دار التراث.

- المدخل إلى السنن الكبرى، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي، ت:





د. مُحمَّد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت.

- المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم مُحمَّد بن عبد الله بن مُحمَّد بن حمدويه بن نُعيم بن الحكم الضبي الطهماني النيسابوري، المعروف بابن البيع، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٤١١هـ-١٩٩٠م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، أبو عبد الله أحمد بن مُحمَّد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، ت: أحمد مُحمَّد شاكر، دار الحديث، القاهرة، مصر، ط١، ١٤١٦هـ-١٩٩٥م.

- مسند الدارمي: سنن الدارمي، أبو مُحمَّد عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بَهرام بن عبد الصمد الدارمي، التميمي السمرقندي، ت: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٢هـ-٢٠٠٠م.

- المشكاة، أبو عبد الرحمن مُحمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني.

- مصنّف ابن أبي شيبة: الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن مُحمَّد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي، ت: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤٠٩هـ.

- المعجم الأوسط، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: طارق بن عوض الله بن مُحمَّد، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، دار الحرمين، القاهرة، مصر.

- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني، ت: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر، ط٢.

- المغني عن حمل الأسفار في الأسفار، في تخريج ما في "الإحياء" مِن الأخبار (مطبوع بهامش "إحياء علوم الدِّين")، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين بن عبد الرحمن بن أبي بكر بن إبراهيم العراقي، دار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م.

- المورد في عمل المولد (مطبوع ضمن: "رسائل في حكم الاحتفال بالمولد النبوي)، عمر بن علي بن سالم بن صدقة اللخمي الإسكندري، تاج الدين الفاكهاني، ت: علي بن حسن بن عبد الحميد، دار العاصمة، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط١، ١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

- موطأ مالك برواية مُحمَّد بن الحسن الشيباني، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، ت: عبد الوهاب عبد اللطيف، المكتبة العلمية، ط٢.

- هداية الرواة، أبو عبد الرحمن مُحمَّد ناصر الدين، بن الحاج نوح بن نجاتي بن آدم، الأشقودري الألباني.

- وكلُّ بدعة ضلالة، مُحمَّد المنتصر الريسوني، ت: الشيخ عبد الرحمن بن أحمد الجمّيزي.

فهرس المحتويات











